مركز ابن رشد

1983

ملف صحفي

لائحة المناضلين الاتحاديين

والاحكام الجائرة الصادرة في حقهم

الحكم بالسجن لمدة ٣ سنوات :

ـ عبد الرحمان بنعمرو : محامي، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي، عضو في مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان، نقيب سابق للمحامين بالرباط.

ـ العربي الشتوكي : محامي، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي، عضو في مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان، عضو هيئة المحامين بالرباط.

ـ محمد الفلاحي : عامل، عضو في مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالرباط.

ـ اليزيد بركات : صحافي، كاتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالدار البيضاء.

ـ بوكرين محمد : عامل تقني، عضو اللجنة الادارية وكاتب فرع الاتحاد الاشتراكي ببني ملال.

الحكم بسنة نافذة :

ـ المتوكل مبارك : مدرس، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي.

ـ الطيب الساسي : محامي، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي، عضو مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان، نقيب المحامين باكادير.

ـ احمد بنجلون : محامي، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي.

ـ أحمد ايزى : عامل تقني ، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي ، عضو مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان .
ـ خروج العربي : موظف .
ـ الباز الحاج عمر : عامل .
ـ بوشطو محمد : موظف .
ـ السويدى حميد : مدرس .
ـ بليلة ابراهيم : عامل .
ـ أكمان المدني : عامل .
ـ برادى محمد : موظف .
ـ الاوسي ابراهيم : تاجر .
ـ بولديان محمد : عامل .
ـ الخويبي محمد : محامي بأكادير .

الحكم بسنتين مع وقف التنفيذ :

ـ شختورة عبد الرزاق : مدرس .
ـ بوزيد لحسين : عامل .
ـ أمامي حسن : طالب .
ـ السعيدى الهاشمي : عامل .
ـ الرفاعي الحسين : ممرض .
ـ شاوش عبد السلام : موظف .
ـ عرش بوبكر : عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي ، عضو اللجنة الادارية للنقابة الوطنية للتعليم .
ـ نوراوى عثمان : محامي بأكادير .
ـ الصديق أحمد : طالب .
ـ الهراس أحمد : محامي بالرباط .
ـ الشقريني عبد السلام : مدرس .
ـ آيت عبد الله المختار : مدرس .
ـ منكاد محمد : موظف .
ـ العصيبي البشير : مدرس .
ـ الهادى عبد الهادى : طالب .

النشاط الحزبي

اللجنة المركزية تحسم في قضايا عناصر التخريب وتقرر بالاجماع طرد جميع المخربين من صفوف الحزب

كان جدول اعمال اللجنة الادارية الوطنية واللجنة المركزية لا يشتمل ـ باقتراح من المكتب السياسي ـ الاعلى بند واحد : البث في موضوع او عدم المشاركة في الانتخابات الجماعية التي اعلن عنها في ظروف خاصة بالنسبة للاتحاد الاشتراكي

الا ان التصرفات الفاشستية التي قامت بها مجموعة المخربين صباح انعقاد اللجنة المركزية بالرباط في ساحة عمومية حيث شكلوا عصابة مدججة بادوات ممارسة العنف قصد تهديد ـ وربما ضرب اعضاء اللجنة المركزية لمنعهم من الالتحاق بمركز الحزب للمشاركة في اعمال دورة اللجنة المركزية، وبالتالي نسف تلك الدورة في ظروف وطنية وحزبية دقيقة،

ان تلك التصرفات المشينة والفريدة من نوعها في تاريخ المغرب السياسي وماترتب عنها من اصطدام بين عصابة المخربين واعوان السلطة الذين كان لامفر من ان يتدخلوا لاعتبارات امنية في الشارع العمومي، دفعت اعضاء اللجنة المركزية ـ عند افتتاح الدورة الى المطالبة بتسجيل موضوع ممارسات المخربين على جدول اعمال الدورة اضافة الى البند الوحيد الذي كان مقترحا من طرف المكتب السياسي وذلك للنظر في القرارات التي كانت ،متخذة في شانهم اقليميا ووطنيا وللحسم فيها نهائيا، خصوصا وان الاتحاد الاشتراكي مقبل على خوض معركة سياسية صعبة تقتضي منه تعبئة شاملة في الوضوح والانسجام. وقد شدد كل المتدخلين على ان اتخاذ هذا القرار تفرضه ضرورة سياسية ونضالية موضوعية بعيدة كل البعد عن اي اعتبار انفعالي أو استعجالي كما دلت على ذلك رباطة الجاش، وسعة الصدر، وحسن المرونة وروح المصالحة، والقدرة على التحمل والتسامح التي تجلت بها قيادات الحزب الاقليمية والوطنية في معالجة المشاكل والسلبيات التي تسبب فيها اولئك المخربون منذ عدة سنوات، وفيما يلي نص القرار التنظيمي للجنة المركزية :

قرار اللجنة المركزية

ان اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المجتمعة يوم الاحد : 8 ماي 1983، بمقر الحزب بالرباط

بناء على القرارات التنظيمية القاضية بفصل عناصر التخريب من صفوف الاتحاد، التي اتخذت من طرف الاجهزة الاقليمية للحزب والمكتب السياسي.

واقتناعا وذلك بتعبير القواعد الحزبية في مختلف الاقاليم المشاركة في اللجنة المركزية بأن هذه العناصر مارست وماتزال تمارس عملا تخريبيا يرمي أساسا الى المس بوحدة الاداة الحزبية والانضباط لمقرراتها على سائر المستويات، واقتناعا منها كذلك بأن تواجد هذه العناصر داخل صفوف الحزب، يعرقل تنظيم صفوفه، ويعمل على بث الشكوك والاكاذيب والتأويلات الملفقة.

ونظرا لكون هؤلاء قد افتضحت نواياهم عن طريق ممارساتهم الفاشستية، فان اللجنة المركزية تقرر : المصادقة على قرارات الطرد التي اتخذت في حق العناصر اقليميا ووطنيا، وتطلب من المكتب السياسي المزيد من السهر للحفاظ على الاداة الحزبية لتقوم برسالتها التاريخية وسط الجماهير الشعبية، وبمساندة الجماهير الشعبية تلك والافراد الذين اتخذت في حقهم قرار الطرد، كأعضاء سابقين في اللجنة الادارية هم : العربي الشتوكي ، عبد الرحمن بنعمرو أحمد ايزي، أحمد بنجلون، بديع محمد العمري، مصطفى الملحاوي، المتوكل مبارك ، محمد بوكرين، منير عمر، الساسي الطيب، عرش بوبكر .

وتذكر اللجنة المركزية المسؤولين الحزبيين في الاقاليم والفروع بأن لهم الحق، وفقا لبنود القانون الداخلي للحزب أن يتخذوا كل الاجراءات اللازمة للدفاع عن وحدة الحزب وعن مبادئه ومكتسباته.

اللجنة المركزية

الرباط 8 ماي 1983

النشاط الحزبي

اللجنة المركزية تحسم في قضايا عناصر التخريب وتقرر بالاجماع طرد جميع المخربين من صفوف الحزب

كان جدول اعمال اللجنة الادارية الوطنية واللجنة المركزية لا يشتمل - باقتراح من المكتب السياسي - الاعلى بند واحد : البث في موضوع أو عدم المشاركة في الانتخابات الجماعية التي اعلن عنها في ظروف خاصة بالنسبة للاتحاد الاشتراكي

الا ان التصرفات الفاشستية التي قامت بها مجموعة المخربين صباح انعقاد اللجنة المركزية بالرباط في ساحة عمومية حيث شكلوا عصابة مدججة بادوات ممارسة العنف قصد تهديد - وربما ضرب اعضاء اللجنة المركزية لمنعهم من الالتحاق بمركز الحزب للمشاركة في اعمال دورة اللجنة المركزية، وبالتالي نسف تلك الدورة في ظروف وطنية وحزبية دقيقة،

ان تلك التصرفات المشينة والفريدة من نوعها في تاريخ المغرب السياسي وماترتب عنها من اصطدام بين عصابة المخربين واعوان السلطة الذين كان لامفر من ان يتدخلوا لاعتبارات امنية في الشارع العمومي، دفعت اعضاء اللجنة المركزية - عند افتتاح الدورة الى المطالبة بتسجيل موضوع ممارسات المخربين على جدول أعمال الدورة اضافة الى البند الوحيد الذي كان مقترحا من طرف المكتب السياسي وذلك للنظر في القرارات التي كانت ،متخذة في شانهم اقليميا ووطنيا وللحسم فيها نهائيا، خصوصا وان الاتحاد الاشتراكي مقبل على خوض معركة سياسية صعبة تقتضي منه تعبئة شاملة في الوضوح والانسجام. وقد شدد كل المتدخلين على ان اتخاذ هذا القرار تفرضه ضرورة سياسية ونضالية موضوعية بعيدة كل البعد عن أي اعتبار انفعالي أو استعجالي كما دلت على ذلك رباطة الجاش، وسعة الصدر، وحسن المرونة وروح المصالحة، والقدرة على التحمل والتسامح التي تجلت بها قيادات الحزب الاقليمية والوطنية في معالجة المشاكل والسلبيات التي تسبب فيها اولئك المخربون منذ عدة سنوات، وفيما يلي نص القرار التنظيمي للجنة المركزية :

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
اللجنة الادارية الوطنية

بيان الى المناضلين و الرأي العام

في اطار العملية الانشقاقية التي يقودها من أعلى ما يسمى بالمكتب السياسي ،استدعى هذا الاخير خفية يوم السبت 7ماى 1983 اللجنة الادارية الوطنية للانعقاد مستثنيا عددا كبيرا من أعضائها كما أن بعض الاعضاء قد قاطع هذا الاجتماع . و في اليوم الموالي 8 ماى 1983 قام باستدعاء لاجتماع اللجنة المركزية و بنفس الاسلوب مرة أخرى في غيبة من الاعضاء الحقيقيين لهذه اللجنة : من أعضاء اللجنة الادارية و ممثلي الاقاليم و الشبيبة الاتحادية و باقي اللجن المكونة لها (أي اللجنة المركزية) .

و ما أن علم أعضاء اللجنة المركزية الحقيقيون بهذا "الاستدعاء" حتى قدموا من كافة الاقاليم الى مقر الحزب الكائن باكدال الرباط لحضور هذا الاجتماع .

غير أن عددا مهما من أعضاء اللجنة الادارية الوطنية و ممثلي التنظيمات الحزبية الاقليمية الشرعية حينما تقدموا الى باب المقر الحزبي منعوا من الدخول اليه من طرف عصابة من المرتزقة كانت مسلحة بالعصي و تحت مسؤولية ما يسمى بالمكتب السياسي ،و رغم الحاح أعضاء اللجنة الادارية على الدخول الى المقر الحزبي و تفاديا للسقوط في اى استفزاز أو تشاجر مع العصابة المذكورة بقي هؤلاء الاعضاء مع باقي ممثلي للاقاليم الشرعيين واقفين بهدوء و اناة بباب المقر من التاسعة الى غاية الساعة العاشرة و النصف عندما قدم ما يسمى برئيس المعارضة الاتحادية رفقة مسؤول عن الامن الاقليمي و قوات من الشرطة ،و في مقدمتهم جميعا ولي الرباط و سلا .

و تفاديا مرة أخرى لاى مواجهة مع العصابة المسلحة الواقفة على باب المقر الحزبي ،أو مع رجال الشرطة المتدخلين بهراواتهم ،حاول أعضاء اللجنة الادارية و ممثلوا الاقاليم الشرعيون الدخول الى المقر الحزبي ،ولكن رجال الشرطة تدخلوا بالدفع و الضرب و التنكيل بالمناضلين بارشاد من أفراد العصابة المذكورة المأمورة من طرف المكتب السياسي لطرد المناضلين من باب المقر الحزبي ،و مطاردتهم ،و اعتقال عدد من أعضاء اللجنة الادارية و ممثلي الاقاليم الشرعيين من بينهم الاخوة : محمد بوكرين ،عبد الرحمان بنعمرو ،احمد ايزى ،اليزيد بركات، حميد السويدى ،العربي خروج ،فلاحى محمد ، ابراهيم الاوسي ،محمد الهراس ،عبد السلام الشفيرني ... و بعد ذلك انعقد تجمع المكتب السياسي تحت حراسة و حماية و رعاية السلطات .

و الهدف الواضح من تدخل السلطة المنسق مع ما يسمى بالمكتب السياسي و اتباعه هو ابعاد اعضاء اللجنة المركزية الحقيقيين من حضور اجتماعها و افساح المجال للمكتب السياسي لعقد اجتماع "وطني" على مقاسه و ضدا على ارادة القواعد الحزبية المنظمة و الملتزمة بمبادئ و مقررات الاتحاد الاشتراكي و خطه النضالي في جميع الاقاليم .

و تجدر الاشارة هنا الى أن قوات الشرطة قامت في نفس اليوم باقتحام بعض المقرات الحزبية بالرباط و استولت على ما فيها من وثائق حزبية .

و أمام هذا الوضع،فان أعضاء اللجنة الادارية و الممثلين الحقيقيين للاقاليم و التنظيمات الحزبية ،اذ يدينون و يشجبون هذا التدخل السافر للسلطات في الشؤون الداخلية للحزب، و قمعها للمناضلين الحزبيين و اعتقال عدد منهم اعتقالا تعسفيا ،فانهم يعلنون عن تضامنهم المطلق مع اخوانهم المعتقلين و يطالبون السلطات بالافراج عنهم و يسجلون ما يلي :

ـ ان اللجنتين الادارية و المركزية لم تنعقدا منذ مايو 1981، أي منذ سنتين كاملتين رغم المحاولات و المبادرات المتكررة التي بذلها أعضاء من اللجنة الادارية و عضو من "المكتب السياسي" كان قد قدم استقالته لعدم مصادقته على الممارسات اللاحزبية لزملائه في "المكتب السياسي" .

ـ ان ما يسمى بالمكتب السياسي مانع دائما و باصرار في الدعوة لاجتماع الهيئات الوطنية المقررة، رغم الظروف القاسية و المحن الشديدة التي تعاني منها الجماهير، و التي كانت تتطلب مواقف حزبية نضالية واضحة . و موقف " المكتب السياسي "هذا كان يستهدف القيام بالاساس، وضع الحزب في حالة من الجمود و الانتظارية لتمرير عدد من المواقف التخاذلية و من التراجعات التي تنسجم مع طبيعته البورجوازية و الانتهازية، وتضرب بخط الحزب و مقرراته و ايديولوجيته الثورية عرض الحائط .

ـ ان الدعوة الى عقد هذا الاجتماع في هذا الظرف بالذات، و تحت زحمة الانتخابات يؤكد الطبيعة الانتخابية الموسمية التي يسعى ما يسمى بالمكتب السياسي الى فرضها على العمل الحزبي منكرا بذلك لجميع المقررات الحزبية بما فيها الخط السياسي المرحلي الذي حدده الحزب في المؤتمر الوطني الثالث .

و بناء عليه، فان أعضاء اللجنة الادارية و ممثلي الاقاليم الشرعيين :

ـ يؤكدون أن التجمع الذي عقده ما يسمى "بالمكتب السياسي" يوم الاحد 8 ماي 1983 هو اجتماع غير شرعي في شكله و مضمونه و ما هو الا تكريس للعملية الانشقاقية التي قادها و نفذها هذا المكتب منذ ما قبل المؤتمر الوطني الثالث .

ـ يعلنون أن القرارات الصادرة عن هذا التجمع مجردة من أي شرعية حزبية، تجرد هذا التجمع نفسه عن نفس الشرعية الحزبية، و بالتالي فهي غير ملزمة للقواعد و التنظيمات الحزبية .

ـ يعلنون أن ما يسمى بالمكتب السياسي بعمله التخريبي و الانشقاقي المتواصل و بمحاولاته اليائسة لتصفية الخط الصحيح للحزب و بالمتاجرة برصيده الجماهيري النضالي البطولي التاريخي العظيم الذي شيده الشهداء امثال المهدي بنبركة و عمر بنجلون و غيرهما و المناضلون المخلصون لحركة التحرير الشعبية بارواحهم و تضحياتهم قد كشف عن هويته التآمرية و التحريفية و العميلة، و وضع نفسه في موقعه الطبيعي بجانب الانتهازيين و الوصوليين و المستغلين و كافة خصوم الجماهير الشعبية، و بذلك فان ما يسمى بالمكتب السياسي قد فقد نهائيا اية صفة لتمثيل الاتحاد الاشتراكي و النطق باسمه و التعبير عن مواقفه .

ـ يعلنون فصل اعضاء ما يسمى بالمكتب السياسي من صفوف الاتحاد الاشتراكي .

ـ يؤكدون تحملهم لكافة مسؤولياتهم الحزبية في اطار مبادئ و مقررات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الى حين انعقاد المؤتمر الوطني للحزب .

ـ يدعون جميع المناضلين الاتحاديين الى المزيد من الوعي و اليقظة و التعبئة لتركيز التنظيمات الحزبية و استكمال هيكلتها على جميع المستويات حتى يكون المؤتمر الوطني المقبل معبرا حقيقيا عن ارادة كافة المناضلين الحزبيين .

ـ يعلنون ان الاتحاد الاشتراكي كاستمرار لحركة التحرير الشعبية و كطليعة للكادحين، وفي مقدمتهم الطبقة العاملة سيظل صخرة شامخة تتحطم عليها كل الدسائس و المؤامرات ايا كان مصدرها و كيفما كانت طبيعتها .

و سيعمل المناضلون الاتحاديون الملتحمون بالجماهير الشعبية، الذين اعتادوا مواجهة كافة أنواع القمع بالتضحية و الصمود على تجاوز كل العراقيل و الصعاب لتحقيق مطامح الجماهير الشعبية في التحرير و الديموقراطية و الاشتراكية .

8 ماي 1983 .

عاش الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

للجنة الادارية الوطنية و ممثلو الاقاليم و التنظيمات الحزبية في اللجنة المركزية .

محاكمة جماعة بن عمرو

الاربعاء 25 — 5 — 83

استمعت المحكمة منذ مساء الاربعاء الى مرافعات الدفاع .

وكان أول المتدخلين الاستاذ باينة الذي تناول الجانب التاريخي والسياسي للقضية المعروضة على المحكمة مستعرضا في نفس الوقت هوية المعتقلين والدور الوطني لكل منهم .. ثم تلاه بعد ذلك الاستاذ ادريس العبدي الذي اعطى عرضا تاريخيا حول قضية الرأي واعتبار تعدد الرأي ظاهرة صحية يجب ان تتعامل معها بنفس المنطق الذي تعاملت به الديانات والحضارات مبرزا أمثلة حية لاوضاع الاحزاب الاشتراكية في أوربا ، معتمدا في ذلك على ماجاء في مؤلف المرحوم علال الفاسي « معركة اليوم والغد » في الصفحة 71 من الكتاب ، والذي ينتقد فيه الزعيم الراحل روح الابوة التي كان يشعر بها رؤساء القبيلة، والتي يرى انها لازالت في نفوس بعض الناس ، مناشدا المحكمة في الاخير اعتبار القضية المعروضة امامها قضية سياسية ومؤكدا ان الحكم فيها سيكون له جانبه الايجابي والسلبي في مرحلة البناء الديمقراطي ». بعد ذلك تناول الكلمة الاستاذ القدوري الذي حلل الجانب القانوني للقضية ملتمسا استبعاد فصول المتابعة لعدم انسجامها وقائع النازلة ... بعد ذلك تناول الكلمة الاستاذ محمد عبد الهادي القباب الذي ناشد المحكمة دعم الفكر والحرية لدعم المسار الديمقراطي في المغرب ، كما ابرز الاستاذ القباب بالمناسبة شهادته في حسن سلوك المتهمين ونزاهتهم واستقامتهم مستبعدا امكانية قيامهم بالافعال المنسوبة اليهم ، وقد ختمت هذه الجلسة بكلمة الاستاذ السايح الذي قدم عرضا مسهبا حول النزاع داخل حزب الاتحاد الاشتراكي وحول عدم مشروعية قرارات الطرد الصادرة في حق المتهمين ، مبرزا بدوره سمو اخلاق المتهمين .

تابعت المحكمة الابتدائية بالرباط حتى ساعة متأخرة من مساء الخميس 26 ماي الجاري النظر في القضية التي اصبحت تعرف باسم (جماعة بن عمرو) وهكذا استمرت المحكمة طيلة هذه الجلسة في الاستماع الى مرافعات الدفاع حيث اجمع المحامون على عدم حصر لائحة الدفاع كما طلبت الرئاسة بذلك ، مؤكدين أن جميع المحامين منصبون للدفاع في هذه القضية ، ومشيدين في نفس الوقت باخلاق المتهمين واستقامتهم وحسن سلوكهم مستبعدين التهم المنسوبة اليهم .

وأول من رافع خلال هذه الجلسة التي استمرت فترة طويلة محامي قدم مفوضا من الجمع العام للمحامين بأكادير ، حيث أكد في بداية مرافعته فخره للدفاع عن هذه الجماعة ، التي اسماها بالباقة التي تضم مختلف فئات الشعب وتجمعها وحدة الفكر والمبادىء ونظافة السلوك ،، مؤكدا في نفس الوقت على الطابع السياسي لهذه النازلة المعروضة على المحكمة حيث يحاكم فيها المتهمون من أجل مبادئهم ومعتقداتهم ،،، مضيفا أنه من خلال مرافعات من سبقوه من المحامين ومن خلال تصريحات المتهمين وعلى رأسهم الاستاذ النقيب بنعمرو تجلى عدم شرعية محضر الضابطة القضائية وتناقضه ، اذا ضحى الكل يعلم من هو المعتدي ومن هو المعتدى عليه ، كما أصبح الكل يعلم لمن هي الهراوات التي تم الاعتداء بها .. انها لمن يخافون من الحوار ومن النقاش يقول الأستاذ المترافع — اما هؤلاء المتهمون فسلاحهم هو الفكر والمبادىء والأخلاق النبيلة ...

مضيفا انه بالرجوع الى فصول المتابعة ومحاضر الضابطة القضائية يتضح من خلال الاجتهادات التي أوردها المرافعون السابقون في هذه النازلة انعدام جدوى الاعتماد عليها كوسيلة للادانة ،، مؤكدا كذلك (من خلال تحليله للجانب القانوني للقضية) انعدام تطابق فصول المتابعة لعدم انسجامها ووقائع النازلة ...

ومن حيث الخروقات التي أوردها السيد المرافع في دفاعه خرقه للفصل (19) من قانون الحريات العامة ، حيث لم تحترم مسطرة التشتيت (موضحا كذلك الفرق بين التجمهر المسلح والتجمع) لذلك فمسطرة المتابعة باطلة ، وبالتالي ما بعدها يسري عليه نفس الحكم ، لأن ما بني على الباطل فهو باطل ... وفيما يرجع لباقي فصول المتابعة — التهديد — الاعتداء على مسكن الغير ،، أوضح السيد المرافع بصددها انها تفتقر حتى لأركان الجريمة حتى يطلق عليها هذا الوصف ...

وبخصوص ظهير 35 والمتعلق بالنظام العام والذي انتقده جل المرافعين باعتباره من مخلفات الاستعمار ، والذي تم استعماله في هذه النازلة أكد الأستاذ المرافع أن من استعمله هو الذي يمس بالنظام العام ، مناشدا المحكمة اتخاذ قرار شجاع بشأنه ، بالحكم بنسخه لانه لم يعد له مجال للتطبيق لتعارضه مع العديد من النصوص ...

كما دحض السيد المرافع ما نسب الى السيد بنعمرو (الذي لا زالت جروحه على ظهره) من خلال محاضر الضابطة القضائية والتي أوضحت انه هو الذي وزع الهراوات على المناضلين حيث قال :« ان السيد بنعمرو ومن معه ومن خلال ما هو معروف عنهم ليس من عاداتهم ومن اخلاقهم رفع العصي ، وليس من شيمهم التوجه للاجتماعات بهذه الهراوات ، اذ يكفيهم ما هم مسلحون به من فكر ومبادىء وأخلاق ...

وبدوره طعن وبشدة في ظهير 35 — المتعلق بالنظام العام — والذي تمت على اساسه المتابعة في هذه النازلة ، حيث أكد ان هذا الظهير كان المستعمر يقصد به ترهيب قادة الحركة الوطنية ، وكل افراد الشعب حيث عانى منه الجميع كما حوكم به العديد ممن استشهدوا من أجل هذا الوطن .. وها هو اليوم يطبق على مناضلين لا ذنب لهم سوى أنهم يودون القيام بواجبهم ،، حيث منعوا من الدخول الى مقر الحزب فتجمعوا في انتظار أن يحل المشكل ...

وأضاف السيد المرافع :« لقد تقدم الدفاع بعدة ملتمسات تتعلق بحقوق الدفاع وباثبات عكس ما تدعيه النيابة العامة ،، كما التمسنا استدعاء الشهود (وكيل الملك —

كما طالب في الختام من المحكمة النزاهة في اصدار احكامها حتى يتم رفع الظلم عن هذه الجماعة التي قال في حقها انها من خيرة شباب هذا البلد ....

وقد توالت مرافعات العديد من المحامين حتى ساعة متأخرة من الليل حيث اجمعوا على أن جل أعضاء هيأة الدفاع منصبون للدفاع في هذه القضية كما أشادوا بأخلاق المتهمين واستقامتهم وحسن سلوكهم مستبعدين كل التهم المنسوبة اليهم ، كما قدم احدهم دلائل مادية معروضة أمام المحكمة نسبت للمتهمين وهي عبارة عن ارجل كراسي جاء في المحضر انها استعملت اثناء الاعتداء من طرف المتهمين ولكن وكما قال السيد المرافع هل الكراسي التي اتضح انها من مقر (حزب الاتحاد الاشتراكي باكدال) تكون بالشارع ام أنها من داخل مقر الحزب ... ؟...

انهت المحكمة الابتدائية بالرباط في ساعة متأخرة من مساء يوم الجمعة 27 ماي استماعها لمرافعات الدفاع في قضية « جماعة بنعمرو » التي استغرقت ثلاثة ايام متوالية ابتداء من يوم الاربعاء ، حيث رفعت المحكمة القضية للتأمل.

وقد اجمع جل المحامين الذين رافعوا طيلة هذا اليوم على تضامنهم مع هذه الجماعة التي اشادوا باستقامتها مستبعدين كل التهم المنسوبة اليها كما أفاضوا في تحليلاتهم القانونية لهذه النازلة مؤكدين الطابع السياسي لها وملتمسين في نفس الوقت استبعاد فصول المتابعة لعدم انسجامها ووقائع النازلة ، موضحين في نفس الوقت ان للمتهمين مايكفي لبراءتهم رغم رفض المحكمة للعديد من الملتمسات التي تقدم بها الدفاع .

كما اثبتوا كل من وجهة نظره الخروقات التي تعتري محاضر الضابطة القضائية، وبالتالي نصوص المتابعة المطبقة في هذه القضية .

ومما تطرق اليه المرافعون خلال هذه الجلسة « مسألة التعذيب » التي تم انتزاع الاعترافات بواسطتها من المتهمين، والتي مازالت آثارها ماثلة فوق اجساد المتهمين ، من هذا المنطلق اضاف بعض المرافعين في شرح هذه النقطة باعتبارها اساسية حيث لايجوز الاخذ بالاعترافات التي تم التصريح بها بهذه الطريقة ..

وحول ظهير 1935 الذي تمت المتابعة على أساسه في هذه النازلة والذي افاض جل المرافعين في طعنه ، لانه من مخلفات الاستعمار ، اكد جل المحامين خلال هذه الجلسة على القصد منه حيث وضعه المستعمر لترهيب قادة الحركة الوطنية وجميع افراد الشعب لمنعهم من اي تجمع كيفما كان نوعه ، كما أكدوا المعاناة التي قاسى منها جل اعضاء الحركة الوطنية من جرائه ،،، وقد قضت العديد من الاحكام الصادرة عن المحاكم المغربية بعدم الاخذ به، بسبب عدم دستوريته ومخالفته للعديد من القوانين المغربية،، ورغم كل ذلك يطبق في هذه المحاكمة على جماعة بنعمرو من اجل افكارها، وقد ناشد جل المرافعين من المحكمة اتخاذ اي شيء بشأنه،، وذلك بالحكم بفسخه لانه لم يعد له مجال للتطبيق لتعارضه مع العديد من النصوص .

كما طالب بعض المرافعين من النيابة العامة تحمل مسؤولياتها ازاء الضابطة القضائية التي يفترض القانون ضرورة تسييرها ومراقبة اعمالها (الفصل 42 من المسطرة الجنائية)، كما طالب بالبحث على الاقل عن مصدر العصي ومن اشتراها ...

واجمع جل المرافعين على ان المحاضر محررة من طرف خصم في هذه القضية،، وشهادة الخصم لاتجوز ، حسب القاعدة الفقهية المشهورة مؤكدين في نفس الوقت أن مانسب للمتهمين في هذه المحاضر مبالغ فيها كثيرا وفيها اشياء لايقبلها المنطق السليم .

كانت المحكمة قد استمعت من قبل إلى أقوال المتهمين التي كانت جميعها في سياق واحد عموما ،

وفي هذا الاطار يسجل المتهم المتوكل مبارك أنه منذ علم أن اجتماعا للجنة المركزية سينعقد يوم 8 ماي اتصل بالسيد بنعمرو ولم يجده ، وقرر الحضور إلى مقر الحزب ، وهناك اعترضته عصابة مسلحة بقيادة صبري ، وهو لا يعتقد أن بعض أعضاء العصابة ينتمون للحزب . وقد حاول مناقشة أفراد العصابة إلى أن التحق به أحمد بن جلون والطيب السامي ، ثم فوجيء بحضور السيد الراضي ومعه في سيارته شخصان ، وألقي القبض على بوكرين وبدأوا يضربون بنعمرو ، كما أخذ إلى مركز الشرطة هو أيضا ، ونفى حملهم للعصي بدليل أنه لا توجد إصابات في الطرف الآخر .

أما المتهم الهاشمي بن الحسن فقال إنه اقتيد إلى مركز الشرطة بسلا حيث طلب منه تسليمهم مفتاح مكتب الحزب ، ولما لم يكن معه ذهبوا إلى منزله لأخذه .

وقال المتهم العصبي البشير إنه حين اعتقل كان عبد الرحمان بنعمرو يتعرض للضرب .

وفي الاطار نفسه تحدث المتهم بوكرين ، وقال إنه حين أخذوهم في سيارة الشرطة كان الدم ينزف بغزارة من الأستاذ بنعمرو . كما قال إن طردهم من قبل المكتب السياسي للحزب غير قانوني . وأن المكتب السياسي هو الذي جاء بالعصابة لضرب المناضلين ومنعهم من المشاركة .

أما المتهم السويدي فقال ان اجتماعات اللجنة المركزية عادة لا تتم باستدعاء رسمي ، ولكن بواسطة إخبار في الجريدة أو التبليغ المباشر ، وقال إن هناك تواطؤا لمجموعة داخل الحزب مع السلطة لتحويل الاتحاد الاشتراكي إلى « شركة » . أما الجماعة التي اعترضت طريقهم بالعصي فذكر أسماء محمد بوعبيد ، محمد صبري ، زدي الحسن ، عبد القادر لطفي ، بورلسي . كما كان من بين الذين استمعت إليهم المحكمة الأستاذ الطيب السامي فقال إن الجماعة التي سخرت ضدهم العصابة تريد أن تجمع بين شرف المعارضة والاستفادة من مراكز السلطة .

أما أحمد بن جلون فقد قال «إن العملية هي مؤامرة ضد حزب الاتحاد الاشتراكي شبيهة بمؤامرة 1963 . كما قال انه يسجل — بعد حوادث 8 ماي — أنه لم يسبق في تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب أن أصبح قادة حزب يشكلون هيئة الاتهام ضد المناضلين من نفس الحزب . وقال ان ما حدث يهدف الى تحويل الاتحاد الاشتراكي أحد أجهزة الدولة وطبقة الاقطاع والكومبرادور . كما أكد أن المحاكمة سياسية ، وتحدث عن ممارسات التعذيب التي اتخذت ضدهم . كما استغرب من معرفة الشرطة أنه مطرود ، بينما كان يمارس مسؤولياته ولم يصدر أي قرار بطرده . وقال ان هذه مؤامرة من لصوص سياسيين تقمصوا صفة الحادبين ليوزعوا الغنيمة بعد إدخالنا إلى السجن » .

محاكمة المسؤولين الاتحاديين المختلفين مع المكتب السياسي

جرت بالرباط محاكمة «جماعة بن عمرو» — وهم 33 شخصا اعضاء من الاتحاد الاشتراكي على خلاف مع المكتب السياسي — وكانت المحاكمة قد بدأت قبل اسبوع وتتهمهم النيابة العامة بانهم حرضوا على الاشتباكات العنيفة التي جرت يوم 8 مايو الجاري امام مقر حزبهم بالرباط مع اعضاء من حزبهم موالين للكاتب الاول للحركة السيد عبد الرحيم بوعبيد .

وقد رفض هؤلاء المتهمون تهم «الاخلال بالنظام العام» و«اقامة تجمعات مسلحة» و«خرق حرمة مقر السكن» التي وجهت اليهم . ويوجد من بينهم خمسة محامين .

وعلى طول مرافعات اطراف المحاكمة لم يفتأ المتهمون يؤكدون ان الامر يتعلق بـ «محاكمة سياسية مدبرة ضد المناضلين الحقيقيين لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من طرف اعضاء المكتب السياسي للحزب المتواطىء في ذلك مع السلطة».

وعن سؤال المحكمة لأحد المتهمين لماذا حضر بعض المتهمين الى مقر الحزب يوم 8 مايو بعد ان فصلهم المكتب السياسي عن الحزب ، اجاب بان «هذا القرار مضاد للنظام الداخلي للحزب ، والمكتب السياسي الذي هو الجهاز التنفيذي ليس لديه صلاحية طرد اي عضو من الحزب.. ان اللجنة الادارية واللجنة المركزية ومؤتمر الحزب هو وحده الذي يمكنه اتخاذ مثل هذه الاجراءات القرارية ، وذلك بشرط ان يكون الاشخاص المطرودون قد خرجوا عن الخط السياسي والايديولوجي للحركة»

وقال المتهم — وهو السيد بنجلون — بهذا الصدد : «ان اللجنة المركزية الحقيقية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية اجتمعت يوم 8 مايو بعد حصول تلك الاشتباكات وقررت فصل جميع اعضاء المكتب السياسي بسبب خيانتهم المرتكبة ضد اطر ومناضلي الحزب»

وقال السيد بنجلون وهو محام ان قاعدة الحزب تدين التصرفات اللااخلاقية واللامسؤولة لاعضاء المكتب السياسي . ذلك انه لاول مرة في تاريخنا نرى زعماء سياسيين مزعومين ، يقومون بالوشاية لدى الشرطة لملاحقة اعضاء من حزبهم بمجرد انهم يختلفون معهم في الرأي مع ان هؤلاء الاعضاء منتخبون طبقا لقانون الحزب من طرف الهيئات المحلية والاقليمية .

هذا وقد استمر الاستماع الى اقوال المتهمين الى ساعة متأخرة من الليل . وكان المتهمون يلحون على ابراز الطابع الداخلي للاختلاف الحاصل في صفوف الاتحاد الاشتراكي وهو اختلاف ادى الى خلافات مزمنة . وقال احد المتهمين وهو محسن الفلاحي ان المكتب السياسي يقود القاعدة الى الزج بها في السجون ثم يأتون الى المحاكم للتضامن كدفاع ، وليس كمتهمين .

واكد المتهم انه وزملاؤه يعملون في اطار المشروعية والدستور . ونندد بممارسات القيادة حاملا بشدة على الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي لتصرفاته منذ ايكس ليبان . وقال السيد الفلاحي ان علال الفاسي وحده بريء من مهزلة ايكس ليبان .

اما بوعبيد فقد حاول تبرئة نفسه منها ولكنه لايستطيع لانه كان دائما من انصار التقارب مع فرنسا . وهو منحاز دائما للبورجوازية فهو الذي جمد التعويضات العائلية للعمال حينما كان وزيرا للاقتصاد . وهو مجرد مشوش على القوى التقدمية في المغرب .

تابعت المحكمة الابتدائية بالرباط بعد ظهر الثلاثاء النظر في قضية الاتحاديين الاربعة والثلاثين

واستمعت المحكمة خلال هذه الجلسة التي استمرت ازيد من ست ساعات الى اقوال المتهمين الذين نفوا التهم المنسوبة اليهم

وخلال نفس الجلسة استمعت المحكمة الى ممثل النيابة العامة الذي طالب بادانة المتهمين واكد ان الافعال المنسوبة اليهم من شانها تكدير صفو الامن العام .

ورفض ممثل النيابة العامة ان تكون هذه المحاكمة محاكمة سياسية بدليل ارتباطها بوقائع معينة يعاقب عليها القانون .

وقد نفى كل المتهمين ما نسب اليهم ، حيث اكدوا ان الامر يتعلق « بمحاكمة سياسية مدبرة ضد مناضلي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الحقيقيين من طرف أعضاء المكتب السياسي وعلى راسهم السيد عبد الرحيم بوعبيد المتواطىء مع السلطة » .

وكان اول من رافع عن نفسه خلال هذه المحاكمة هو السيد الشتوكي وهو صحام حيث انكر التهم الموجهة

اليه مؤكدا انها لاترتكز على اى اساس قانوني وانها مجردة من اى حجج اثباتية ، بل هي من نسج الخيال ووصفها بانها « مؤامرة من طرف قيادة الحزب الخائنة» كما عبر السيد الشتوكي عن فخره بهذه المحاكمة التاريخية بجانب جماعة من المناضلين الحقيقيين للاتحاد الاشتراكي وضمنهم العمال والطلبة والمثقفون .

ولدى استفساره من طرف رئيس المحكمة عن وقائع حادث 8 ماى اوضح السيد الشتوكي انه في الساعة التاسعة من نفس اليوم توجه الى مقر الحزب بصفته عضوا في اللجنة الادارية واللجنة المركزية للاتحاد للمشاركة في اجتماع بالمقر حيث شاهد عصابة مسخرة من طرف القيادة المنحرفة - على حد تعبيره - وقال انها كانت مسلحة بالعصى وهي في اشتباك مع بعض اعضاء الاتحاد بباب مقر الحزب حيث منعوا من ولوجه . ثم سلمت تلك الهراوات بعد ذلك لرجال السلطة حيث منعنا من دخول المقر بالقوة . ولدى قدوم رجال السلطة وعلى راسهم والي الرباط وبجانبه السيد عبد الواحد الراضي كانت اول بادرة قاموا بها هي صفع السيد بنعمرو بمرأى ومسمع من الجميع من طرف السيد والي الرباط ، وكانت هذه العملية ايذانا بحملة قمعية ضد مناضلي الحزب من طرف الشرطة والمتواطئين معها .

بعد ذلك اكد ان طبيعة التهم الموجهة اليه هدفها ردع اي راي مخالف ولا غير.

وعن قضية قرار فصله من الحزب اكد السيد الشتوكي انه قرار لاغ ولا اساس له. مضيفا ان هذا القرار مضاد للنظام العام الداخلي للاتحاد وان المكتب السياسي الذي هو الجهاز التنفيذي ليس لديه صلاحية طرد اى عضو من الحزب ، كما اكد ان اللجنة الادارية واللجنة المركزية ومؤتمر الحزب هم وحدهم الذين يمكنهم اتخاذ مثل هذه الاجراءات . وذلك بشرط ان يكون الاشخاص المطرودون قد خرجوا عن الخط السياسي والايديولوجي للحزب .

نعم ، يضيف المتهم : لقد اصدر المكتب الاتحادي ستة

82 قرارا بتوقيفي وليس بطردي ، لذلك فانا لازلت من اعضاء الاتحاد ولا حق للمكتب السياسي ان يصدر مثل هذا «القرار» . كما اكد ان قيادة الاتحاد لاصلة لها بالقاعدة لا ايديولوجيا ولا فكريا ولا سياسيا . فالقيادة في واد والقاعدة في واد آخر

واضاف ان مثل هذه التصرفات التي استعملتها القيادة مع المناضلين الاتحاديين لم يسبق للزعيم الراحل علال الفاسي ان استعملها مع من اختلفوا معه ونفس الشيء بالنسبة للسيد عبد الله ابراهيم

لقد عوض السيد بوعبيد بضعيف المتهم المناضلين الحقيقيين برجال الشرطة وبالشيوخ والمقدمين وتآمر على خيرة المناضلين في هذا الحزب . وقد وضع بفعلته هذه نفسه خارج الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

واضاف السيد الشتوكي ان ما جاء في محاضر الضابطة بشانه والمتعلق بحالة التلبس والواردة في الفصل 58 من المسطرة الجنائية لا تنطبق عليه . واعطى بهذا الخصوص شرحا اضافيا لهذا الفصل وحالاته التي تنتفي في هذه النازلة حسب قوله ...

وقد استمر الاستماع الى اقوال المتهمين حتى ساعة متاخرة . حيث الح جل المتهمين على ابراز الطابع الداخلي للاختلاف الحاصل في صفوف الاتحاد .

ومن بين المتهمين الذين مثلوا امام المحكمة خلال هذه الجلسة الطالب حسن امامي عضو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي القي عليه القبض وهو في فترة اجتياز امتحاناته .. ومن بينهم كذلك السيد محمد خويذي - من اكادير - وعرش بوبكر محمد .

التحدي - العدد 32 / يونيو 1983 .

بن عمرو ورفاقه امام المحكمة :

● احمد بن جلون : بوعبيد ليس له حق الطرد وانا ارتبط بالحزب سياسيا وعائليا

● الطيب الساسي : بعيني رأيت باخوس الذي تتحدث عنه الاساطير

استانفت المحكمة الابتدائية بالرباط مساء يوم الخميس 20 ماي الجاري النظر في القضية المعروضة عليها بخصوص مجموعة السيد عبد الرحمن بن عمرو ، وقد تركزت وقائع هذه الجلسة على ابراز الخروقات القانونية التي تمت من قبل الشرطة القضائية في هذه النازلة ،،

فقد استند الدفاع في اثبات هذه الخروقات على عدة ادلة منها ما يتعلق بالكيفية التي تم بها اعتقال الاستاذين احمد بن جلون والعربي الشتوكي ، ومنها ما يتعلق بالظروف التي تم فيها استنطاق الاستاذ عبد الرحمن بن عمرو ، ومنها كذلك ما يتعلق بالتفتيش الذي قال عنه الدفاع انه لا قانوني والذي تعرض له مكتب الاستاذ الشتوكي ومكتب الاستاذ عبد الرحمن بن عمرو ،،

فبخصوص اعتقال الاستاذين احمد بن جلون والعربي الشتوكي ، ابرز الدفاع ، ان المتهمين اتصلا بعد ان تم اعتقال مجموعة من رفاقهما في مكان الاشتباكات التي وقعت بين الاتحاديين بالسيد الزهيري وكيل الملك ، واستفسراه عما اذا كانت قد اعطيت اية اوامر للشرطة القضائية للبحث عنهما ، فكان جواب السيد الزهيري ، انه ليس في علمه ما يفيد ذلك ، وطالب الدفاع بخصوص هذه النازلة من رئيس المحكمة استدعاء السيد وكيل الملك لادلاء بشهادته في الموضوع ، وبعد ان اسهب الدفاع في شرح ما سيترتب على حضور السيد

بن عمرو ورفاقـــه امام المحكمـــة

تابع ص 1

وكيل الملك لهذا الغرض مـن ايضاحات تفيد سير العدالـة نحو الحقيقة ، اخذ الكلمة ممثل النيابة العامة مذكرا بانه سبق ان رفضت المحكمة ملتمسا في هذا الشأن ، وأنه لا فائدة من وراء استدعاء وكيل الملك ،،،

ومرة اخرى اخذ احد محامي الدفاع الكلمة مؤازرا مطلـب زميله الذي تقدم بهذا الطلـب الى المحكمة ،،

ـ اما فيما يتعلق بالخروقـات القانونية المتصلة بالتفتيش الذي قال عنه الدفاع لا قانوني لمكتبيـن الاستانيـن بن عمرو والعربي الشتوكـي فقـد ابرز الدفاع ان هـذا التفتيش قد تـم يومي 9 و 10 ماي ، اي يوم اعتقال بن عمرو والشتوكي ، واعتبـر الدفـاع ان ذلك يدخل ضمن الضغـوط والترهيب النفسي الذي تعرض له المعتقلون ، وهنا اخذ ممثل النيابة العامة الكلمة من جديد، واعتبر ان الدفاع حين يتقدم بملتمسات من هذا النوع فانما يرمي الى التغليف ،،

ونشير الى ان عدةمشاحانات قد تخللت هذه الجلسة بيـن هيئة الدفاع وممثل النيابـة العامة ، اضطر الدفاع فـي احداها الى الانسحاب مـن القاعـة ،،

وفـي جلسة يوم الجمعـة ، نودي على عدد من المتهمين ومن بينهـم احمـد بن جلـون ، والطيب الساسي ، كما تـم استنطاق السيد عبد الرحمـن بن عمرو في جلسة يوم السبت

اما المتهم الفلاحي فقد صرح امام المحكمة بان السبب في ما وقع يرجع الى الخلافـات الداخلية التي يعيشها الاتحاد الاشتراكي ، واننا نتاسف ـ يقـول السيـد الفلاحـي ـ لان تكون هذه قصة محاكمتنا ، وان المكتب السياسي هو السبب . هذا المكتب المطرود من طرف الطبقة الشعبية والمناضليـن داخل الحزب ، فلاول مـرة ـ يضيف ـ نقف لنحسم الامر،

ان هناك مجموعة داخـل الحزب اختارت لنفسها الركود، وكل المجموعات التي توالـت عليها المحاكمات كان المكتـب السياسي يدفعها الى ذلك ، لقد بدأت اشعر في سنة 1972 ان حزبنا لابد وان يصفي الامـور فـي داخلـه من العناصـر الانتهازية التي تركب علـى نضالية الجماهير الشعبية ،،

ونشير الى ان السيد بـن عمرو قد ركز في تدخله عـلى كثير من ملابسات هذه القضية ونفى ان يكون رئيس مجموعة وانمـا هو اتحادي فقـط ، وتلميذ للمناضلين ، بينما اشار الاستاذ احمد بن جلون آلـى فقرات من البيان الذي اصدروه بعد اعتقالهم ، والذي اعتبروا فيـه ان المكتـب السياسـي مطـرود لانـه يوجد خـارج الشرعية الحزبية ،

وسنتعرض في العدد القادم الى وقائع هذه المحاكمة ،،

على انه يجـب التذكير بان مائة محام سجلوا للدفاع عـن المتهمين ، والمتداول بين هيئة المحامين ان هناك حملـة للحيلولة دون مؤازرة المتهمين، يقـوم بها جنـاح المكتـب السياسي للاتحاد الاشتراكي ، ونسجل كذلك غياب صحافـة اليسار بصفة عامة عن تغطية هذه المحاكمة ، وهو امر لـم نالفه في هذه الصحافة .

في محاكمة بن عمرو ورفاقه :
الطيب الساسي : تجار البندقية يريدون الجمع بين السلطة وشرف المعارضة

وفي اطار نفس التهمة ، اجاب السيد بوكرين محمد،بان الشرطة القضائية سالته عن موقفهم من المشاركة في الانتخابات ، وان كل الاسئله كانت مركزة على هذه النقطة، وتعرض لوصف الحوادث امام مقر الحزب ، وقال انه حينما حملونا في سيارة الشرطه ،كان الدم ينزف بغزارة من الاستاذ بن عمرو وانه كان يمسح «بخرقة» قدمتها له ،،

وتعرض السيد بوكرين لمسالة طردهم من قبل المكتب السياسي فقال «اننا نعتبر هذا الطرد مجاوزا للقانون الداخلي والقانون الاساسي وللاجهزة «الحزبية» وقال ان الطرد لا يحق الا للمتهم بالعمالة للخصوم او تخريب الحزب ، وان المكتب السياسي قد تجاوز اختصاصاته ،،

ولذلك فان مسالة طردهم على هذا الاساس لا قيمة لها، وان المكتب السياسي يوجد خارج الحزب لانه يجاوز قرارات الاجهزة الحزبية ، وقال السيد بوكرين ان «العصابة» التي تسببت في هذه الحوادث جاء بها المكتب السياسي لمنع المناضلين من المشاركة فيما يهم الحزب والوطن ،،

وقال السيد حاضي عبد الهادي ، عن نفس المجموعة التي اعترضت سبيلهم ، بانها تتلقى مقابل ما تقوم به من عبد الرحيم بوعبيد وشركائه ،

وقال السيد شكريني عبد السلام ، سالتني الشرطة القضائية ، عما اذا كنت في الحزب فاجبت «سابقى لانه جزء من حياتي» ، وانهم سالوه عما اذا كانوا يعتزمون تكوين حزب جديد فاجاب لا ،،

وقال السيد شكريني ، «لقد سالوني عن حادثة وقعت بيني وبين بوعبيد في المؤتمر الوطني الثالث ، وقالوا لي ، كيف سمحت لنفسك ان تسقط السيد عبد الرحيم على الارض» واضاف بان الحادثة كانت تتعلق بقضايا داخلية ، أدلى بخصوصها بملاحظة ضاق بها صدر السيد عبد الرحيم بوعبيد

ومن جملة من نودي عليهم ايضا السيد حسين بن علي فقال «انا لم اكن اتحاديا ، ومنذ الان اصبحت اتحاديا ، بعد ما شاهدته في مخفر الشرطة (تصفيقات في القاعة) ،،

ونودي على السيد زاكورة عبد الرزاق ، فأكد ان اعتقاله تم خطأ قرب كلية الحقوق ،وانه جاء من اكادير يوم اعتقاله للاتصال بطالب يستفسر منه مقرر الدراسة ، وقال انني لما رأيته من تعذيب ومن تنظيم انساني بين المعتقلين اعلن انني أصبحب اتحاديا ،،

ومن بين المتهمين الذين نودي عليهم في هذه الجلسة أيضا السيد حميد بن احمد فقال انه ناقش المسمى جوهر امام مقر الحزب قبل اعتقاله ، عما اذا كانت هناك رغبة للمكتب السياسي في اعادة ما جرى ببني ملال ، وانه انصرف بعد ان تبين له عقم الحوار مع جوهر ، الى مقهى «شاتوبريان» حيث تم اعتقاله بعد لحظات ، واعتبر السيد حميد عبد الرحيم بوعبيد مسؤولا عما وقع ، واعتبره كذلك خائنا لدماء الشهداء ، وبالنسبة لمسالة طردهم من الحزب قال ، ان المكتب السياسي منتخب من قبل اللجنة المركزية واللجنة الادارية ، وهي الجهاز الذي يحاسب المكتب السياسي وفق قوانين الحزب ، وان من حق هذه اللجنة ان تطرد المكتب السياسي او تتخذ ضده اي اجراء تراه مناسبا وليس العكس ،،،

وقال ان عملية الطرد التي تحدث عنها المكتب السياسي لها خلفيتها الانتهازية ،،

اما السيد السويدي فقال انه شارك مع الفلسطينيين في مواجهة حكام الاردن سنة 69 ـ 70 ، وانه انتمى للاتحاد الوطني سنة 62 وليس 1966 كما جاء في محضر الضابطة القضائية وانه ايضا وخلافا لما جاء في محضر الشرطة القضائية حكم عليه سابقا بالسجن لمدة عشر سنوات وليس بست سنوات ،،

واثناء حديث المتهم تدخل الدفاع ليثير انتباه المحكمة الى ان شخصا قد شرع في اخذ صور للمتهم وهو يقف في قفص الاتهام ، وهنا اضطر القاضي لتوقيف الجلسة قصد متابعة هذا الحادث ، وحينما استؤنفت الجلسة ، تدخل الاستاذ الجامعي من هيئة الدفاع ليعلن ان ما حدث مخل بالجلسة ، وانه يجب الكشف عن هوية الشخص الذي سبب في هذا الخلل واعتبر ذلك انتهاكا لحرية الصحافة ، وطلب من الرئيس ان تسجل كتابة الضبط اقواله في هذا الحادث ،،

بعد ذلك تابع السيد السويدي اجابته وقال ، انه ليس هناك في تاريخ الحزب ما سمي في محضر الشرطة بـ : «استدعاء رسمي» وان هناك طريقتان للابلاغ عن اجتماع اللجنة المركزية ، اما بواسطة الجريدة او بواسطة التبليغ المباشر ، وقال السيد السويدي ـ الذي اشتغل بالمحرر لمدة ثلاث سنوات ـ ان هناك تواطؤا من قبل مجموعة داخل الحزب مع السلطات لتحويل الحزب الى شركة ، واضاف انه توجه الى مقر الحزب يوم 8 ماي ليناقش ، وبيده ملف حول القضايا الاقتصادية ودراسة انجزت من طرف الحزب على المستوى الاقليمي واشار الى ان الملف الذي كان بيده يتضمن حقائق بالارقام ، قال انه على سبيل المثال ، تم طرد 1053 عاملا من مختلف الشركات بالدار البيضاء ، وان جزءا من الدراسة التي كانت بيده يتعلق بالمواد المختلفة واسعارها ودراسة حول مشاكل التعليم الثانوي والجامعي ، وقال كذلك ، انه قرر حين توجه للمشاركة في اجتماع اللجنة المركزية ، الدفاع عن قرارات المؤتمر الوطني الثالث واضاف في هذا الصدد ، بانه فيما يخص مسألة الانتخابات ، لا يمكن تغيير الغش والتزوير من داخلها واشار الى انه سبق في سنة 1976 ، ان «هربوا لنا صناديق انتخابية من مقر الاقتراع بابن مسيك ودخلوا بها الى الدائرة» ،،

وفيما يتعلق بالمجموعة المسلحة التي اعترضت على دخول مجموعة بن عمرو ، ذكر السيد السويدي كل من بوعبيد ـ محمد صبري ـ زدي لحسن ـ عبد القادر لطفي (البرلماني) وبوراسي ،،

وتميزت هذه الجلسة كذلك باستنطاق الاستاذ الطيب الساسي ، فاستهل حديثه بالكلام عما سماه «بتجار البندقية» وقال انهم ارادوا ان يجمعوا بين شرف المعارضة والاستفادة من مراكز السلطة ، واضاف «تمنينا لو حضر الى هنا بعض اعضاء المكتب السياسي للتثبت من وجه الحقيقة ،،

وبعد ذلك استعرض الاستاذ الطيب الساسي ، المشاكل القائمة داخل الحزب ، موضحا اسلوب التعسف الذي ينهجه المكتب السياسي ، وتجاوزاته لاختصاصاته ، وقال ان الاتحاد الاشتراكي ليس هو مقر اكدال وانما يبدأ الاتحاد الاشتراكي من بني ملال ومن اكادير وغيرهما من الاقاليم ، ولذلك يقول الطيب الساسي ، فنحن الذين بامكاننا طرد المكتب السياسي ونحن اللذين يمكننا محاسبته ، لان القواعد هي صاحبة الحق في الطرد انطلاقا من مبدأ المركزية الديمقراطية «وقال ان المكتب السياسي يريد ان يقلب هذه المحاولة ويسير بالديمقراطية المركزية الى الفردية ،،

وبعد ان تحدث الطيب الساسي عن مسؤولياته داخل الحزب كممثل للاقاليم الجنوبية استعرض جملة من المواثيق الدولية التي وقع عليها المغرب والتي تستهدف صيانة حقوق الانسان وتحريم التعذيب وتكفل حرية الرأي ، واعتبر ان ما تعرض له مع رفاقه من تعذيب يخرج تماما عن مقتضيات هذه المواثيق ،،

وعندما تعرض مرة أخرى للخلافات القائمة داخل الاتحاد الاشتراكي قال الاستاذ الطيب الساسي «كنا ونحن صغار نقرأ عن تجار البندقية ، واليوم اصبحت اشاهدهم بعيني ، اصبحت اراهم واقعا ،، «وكنا نسمع في تاريخ اليونان عن جانوس الذي كان يحمل وجه حيوان ووجه انسان ، وقد تحرك الان هذا الاله للتواطؤ بوجهه الحيواني» ،،

وتحدث الطيب الساسي عن سبب مجيئه الى مقر الحزب يوم 8 ماي فقال : «ان اللجنة المركزية واللجنة الادارية لم تجتمعا منذ 4 يونيو 1978 ، لان تجار البندقية لا يريدون لهما ان تجتمعا لاجل تمرير ممارستهم عن سبق اصرار» واضاف الطيب الساسي» لذلك فقد جئنا للمشاركة ، في دراسة المشاكل التنظيمية التي لم تدرس منذ اكثر من عامين ، وجئنا للمشاركة في هذا الاطار على اساس ان لا فرق بيني وبين بوعبيد او اليازغي، فوجدت مجموعة من المرتزقة» ،

جريدة التحدي - العدد 34 - 1 يوليوز 1983 .

في محاكمة بن جلون بن عمرو ورفاقه :

العدالة وطننا الذي نلجأ اليه اليوم

بهذا الجزء ، نكون قد انهينا سلسلة استنطاقات الاتحاديين المناوئين للمكتب السياسي ، ولم يبق من هذه الاستنطاقات سوى تحليل الاستاذ عبد الرحمن بن عمرو الذي سنخرجه في العدد القادم ،،

وبذلك تكون جريدة التحدي قد اتاحت للرأي العام الوطني فرصة تتبع تفاصيل هذه المحاكمة التي لا يستطيع احد ان ينكر ما لجانبها السياسي وأهميتها التاريخية ،

وبذلك تكون التحدي فعلا على حيادها وتفانيها في خدمة القارئ بعيدا عن كل تحيز .

في نفس الجلسة نودي على احمد بن جلون فقال :

«ان المرء لا يسمه امام ملف مثل هذا ، وامام محاكمة مثل اخواتها السابقات ، الا الاستغراب» ، واضاف على الرغم من ذلك فقد «تعودنا على المؤامرات التي تحاك ضد الاتحاد الاشتراكي وضد مناضليه ، واشهرها مؤامرة 16 يوليوز 1963 ، وهذه شبيهة بتلك التي عرفتها المحاكم المغربية لا اخفي عليكم ـ جناب الرئيس ـ بان الهراوات الموجودة امامكم هي للعصابات المأمورة من طرف ما يسمى بالمكتب السياسي ، ومن طرف ما يسمى برئيسه عبد الرحيم بوعبيد واذنابه ، لمنع اعضاء اللجنة المركزية الشرعية من الاجتماع ، واذا بحثتم عند الحبيب الشرقاوي فستجدون فواتير اثمان هذه العصي» ،،

وقال احمد بن جلون « انه بدون نية المس بالنيابة العامة يمكن القول ان هناك ادعاء عام يتمثل في عصابة المكتب السياسي واذنابه ، وهذه مؤامرة ضد الاتحاد الاشتراكي لمحاولة تحجيمه والزج به في صف الرجعية والمستغلين ، وخصوم الجماهير الشعبية ، والذين ما فتئت الطبقة العاملة تناضل ضد سياستهم»

« اننا ننطلق من وقائع 8 ماي ، ونسجل انه لم يسبق في تاريخ الحركة الوطنية والتقدمية بالمغرب ان اصبح قادة حزب يشكلون هيئة الاتهام ضد مناضلين ينتمون الى نفس الحزب ، ونسجل هذا للتاريخ وهو قادر على ان يسجل ويحاسب كل واحد» وقال بن جلون ، انه يعتبر هذه النازلة مؤامرة ضد الاطر الحزبية التي تشمل جزء من القيادة الشرعية في الاتحاد الاشتراكي ، واكد على ان هذه المؤامرة استهدفت تبرير عدد من المواقف ، وتحويل الاتحاد الاشتراكي الى احد الاجهزة الايديولوجية للدولة ،، اي «طبقة الاقطاع والكومبرادور الذين يسيطرون على مرافق والاقتصاد الحيوي والذين يشكلون خمسة في المائة تستولي على الدخل القومي للبلاد» واضاف ان المكتب السياسي وضع نفسه في صف تلك الاقلية ، ضد الجماهير الكادحة ، وانه بدأ في ذلك منذ فجر المؤتمر الوطني الثالث ، وبذلك فان المكتب السياسي يقول احمد بن جلون قد وضع نفسه ضد المناضلين الشرفاء وقواعد الحزب ، وضد ما سطره عمر والمهدي وغيرهم ،،

ووصف بن جلون هذه المحاكمة بانها سياسية وان ممارسات قد استعملت في تعذيبهم ومضايقتهم لا يقربها اي عرف او قانون ، وان استنطاقهم هو استنطاق من اجل الافكار ، ففي 17 يناير 1980 ـ يضيف بن جلون ـ اعتقلت من منزلي على الساعة العاشرة صباحا وساقوني معصوب العينين الى مكان مجهول وعذبت ابشع تعذيب ،،

ـ الرئيس : يجب ان تحصر كلامك في التهمة الموجهة اليك الان ،،

ـ بن جلون : المؤامرة بدأت منذ 1980 ، لماذا انا هنا. لاني ضد اليازغي وعبد الرحيم بوعبيد ، لان اللجنة الادارية كانت قد اصدرت مذكرة تدين المكتب السياسي واعتقلت بسبب مساهمتي في تحريرها، وقد حضرت يوم 8 ماي كعضو في لجنة التوجيه والنشر واللجنة العمالية الوطنية واللجنة الوطنية المكلفة بالشبيبة والجمعيات واللجنة العمالية الاقليمية واللجنة الادارية ،، واشير الى هذا لاجيب على ان ما جاء في المحاضر من انني طردت منذ منتصف السنة الماضية لا اساس له ، وهذا ما استغربت له ، فكيف علمت الشرطة بذلك ، علما بانه في وسط الراي العام ما زال

معروفا ان احمد بن جلون مسؤول في الاتحاد الاشتراكي ويمارس مسؤولياته ،،،

«لقد بلغ الى علمي انه حين احتج عضو من اللجنة الادارية لدى عبد الرحيم بوعبيد قال له ، بانني كنت مطرودا وانهم احتفظوا بالاعلان عن قرار طردي الى ان يطن ذلك في الوقت المناسب ، وهذا يعكس لنا «شجاعة» المكتب السياسي وشرذمته ، فكيف توصلت الشرطة الى اني مطرود منذ منتصف السنة الماضية ،

ان مسؤولياتي تمنحني حق محاسبة المكتب السياسي ضمن الجهاز الذي انتمي اليه، والذي حدث يوم 8 ماي ان اللجنة المركزية الحقيقية هي التي منعت من الدخول الى مقر الاجتماع ، ونكل بها وتعرضت للضرب ،،

كان الهدف اذن- يقول بن جلون - الوصول الى اجتماع صوري والا لماذا تجتمع اللجنة المركزية منذ 31 ماي 1981 ؟ لان المكتب السياسي كان يهيىء اموره مع السلطات في الاقاليم » ،

وتحدث بن جلون من جديد عن يوم 8 ماي فقال « ذهبت مع بوكرين والشتوكي الى مقر الحزب ، وكانت هناك سيارة رونو 4 ، فلما وصلنا نزل من كانوا بالسيارة ، وانضموا الى الجماعة التي كانت امام مقر الحزب ، وقد وجدنا ضمن الجماعة جوهر والمسعودي، ومحمد بوعبيد ووجوها اخرى تخريبية ،، واستمر النقاش معهم الى ان وصل العامل مع عبد الواحد الراضي وعميد الامن الاقليمي فوقع ما وقع» ،،،

وقال بن جلون « ان عبد الرحيم بوعبيد لم يقض ليلة واحدة في مخافر الشرطة طيلة ربع قرن من الزمن ،، وعلل ذلك بانها «لصوصية سياسية» واضاف : «هذه مؤامرة من لصوص سياسيين تقمصوا صفة اتحاديين ليوزعوا الغنيمة بعد ادخالنا في السجن ، ولكنهم لن يوزعوا رصيد الاتحاد الاشتراكي» ،،

وفي حتام كلمته قال احمد بن جلون « في صباي قرأت كتابا لشارل لوكران من جملة ما حفظته من هذا الكتاب ان العدالة وطن الانسان ، لذلك جناب الرئيس ، نعتبر نحن كذلك ، ان العدالة هي وطننا الذي نلجأ اليه اليوم» ،،

الاستاذ بن عمرو امام المحكمة :

• ماوقع كان يهدف الى تدجين الاتحاد
• قالوا وقع قلت لا .. فتغيرت الوجوه
• انا تلميذ لهؤلاء المناضلين

كما واعدنا قراءنا في العدد الماضي ، ندرج اسفله استنطاق الاستاذ بن عمرو امام المحكمة الابتدائية بالرباط. وبذلك تكون «التحدي» الصحيفة الوطنية الوحيدة التي انفردت بنشر وقائع هذه المحاكمة .

غير اننا ـ ونحن ننزل الستار على آخر فصل فيها ـ نعيد التذكير بان ما حدانا الى القيام بذلك يجد تفسيره في امرين اساسيين :

ـ الاول : ان عملنا هذا يدخل في اطار الحياد التام الذي تفرضه المهمة الاعلامية الصرفة .

ـ الثاني : ان المحاكمة كانت علنية ، وبالتالي فانه من حق كل المواطنين معرفة ما دار فيها ، وهذا ايضا ليس موقفا ضد اية جهة بالنسبة الينا ، لان ما قمنا به مشروع قانونيا ومطلوب اعلاميا .

كان الاستاذ بن عمرو ابرز من نودي عليهم للاجابة عن التهمة الموجهة اليه (التجمهر المسلح والاخلال بالنظام العام) :

فقال : كما صرحت امام ممثل النيابة العامة ، فان هذه التهم لا ترتكز الى واقع بالاضافة الى انها ملفقة ، اصطنعت للايقاع بي كممثل داخل الاتحاد الاشتراكي .

«المهم ليس هو الوقائع الموجودة في المحضر ، ولكن في خلفيات الملف وابعاده .

وبعد اثارة الجانب القانوني المحدد لمهمات الشرطة القضائية ، اكد الاستاذ بن عمرو ، ان ما جاء في المحاضر المعروضة على المحكمة ، كان يهدف الى «قمع الاتحاد الاشتراكي» واضاف ان ديباجة المحضر تؤكد ذلك . وان توجههم يوم الاحد 8 ماي ، اعتبرته هذه المحاضر بانه كان بصفة «مبيتة وانه كانت هناك مخابرات بين مختلف

اتجاهات المناضلين واني كنت المحور في ذلك» . وقال الاستاذ بن عمرو «هذا صحيح ، ولكن ما صلة هذه الواقعة بالاتهام ؟ هل محرم على الاتحاديين ان يتصلوا في اطار حزبهم ؟ وهل الشرطة لها سلطة التقرير في الحزب ؟ »

«وما اريد توضيحه لتكون محكمتكم الموقرة رأيا ، انه داخل الحزب عندنا قوانين اساسية تحكم الاجهزة الحزبية وتضمن حقوق المناضلين داخل الحزب ، ومن حق كل مناضل ان يهتم بما يجري داخل الحزب ويقوم الملاحظات ، لان الديمقراطية المركزية هي ما يستند عليه الحزب مثل هذه الحالات» .

وبعد ان عرف الاستاذ بن عمرو من له الحق حسب القوانين الاساسية للحزب ، في حضور اجتماعات اللجنة المركزية اكد على حق المناضلين في الاجتماع بمقر الحزب سواء كانوا مسؤولين أم لا .

باعتبار ـ يقول الاستاذ بن عمرو ـ ان «المقر هو منزل في ملك شخص معنوي هو الحزب ، وبالتالي فان التجمع المتواجد داخل هذه القاعة كان مشروعا ، والا فسنسمي قاعة المحكمة ـ او بالسنما . غير مشروع .

وبعد هذه اللمحة التي اثار فيها الاستاذ بن عمرو جوانب قانونية حول طريقة الاستنطاق من قبل الشرطة القضائية ، وحق المناضلين الحزبيين في التجمع داخل مقر حزبهم وحقهم في الاتصال فيما بينهم . عاد للحديث عن يوم 8 ماي وقال :

«يوم 8 ماي اتجهت الى مقر الاتحاد الاشتراكي بصفتي عضو اللجنة الادارية ، وبالتالي اللجنة المركزية ولما التحق بي الاخوان ، وجدنا مجموعة تحمل العصي . وكمسؤول ، اردت ان اتقدم الى مقر الحزب فمنعت ، فقلت هذا غير معقول ، لان صفتي تخولني الحضور ، وهي صفة استمدها مباشرة من المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الاشتراكي المنعقد سنة 1978. واذن صفتي قانونية ومن يعترض عليها يعتبر غير مسؤول . وكنت اريد ان اسأل عن الذي اعطى الاوامر بذلك . ولكنهم قالوا ان المكتب السياسي لم يجتهد بعد ، ولم يقرر !

كان النقاش يرتفع ويهدأ ، وتم التلويح بالعصي ، لكننا بقينا في النقاش الذي استمر ساعة ونصف ، الى ان لاحظت حضور سيارة للشرطة وكانت اخرى موجودة هناك منذ التاسعة صباحا» .

وقال الاستاذ بن عمرو ان مسؤولين نزلا من «السيارة» وانه لاحظ ان احدهما ـ سماه بصفته الوظيفية ـ كان يسأل «أين هو بن عمرو» ؟

وانه اول ما وصل اليه ـ اي للمسؤول ـ «بدأ يصفعني ، ويوجه الضربات الى وجهي ، وكانت يده قاسية ، لا ادري ما اذا كان يجمع بين يديه او انه كان يحمل خاتما» .

وقال انه فعلا بدأ الضرب على ظهره ، وانه بدأ تسليم العصي لمن قاموا بهمة الضرب، من قبل المجموعة التي وجدها بباب مقر الحزب . واستنتج من ذلك ، انه كان هناك تنسيق .

في محاكمة بن عمرو ورفاقه :

ادرجنا في العدد الماضي الجزء الاول من استنطاق الاستاذ بن عمرو وندرج اسفله الجزء الثاني والاخير من هذا الاستنطاق .

وبذلك نكون قد وضعنا امام قرائنا الاعزاء وقائع هذه المحاكمة الهامة في التاريخ السياسي لبلادنا .

والمهم يقول بن عمرو : انني اطرح هنا سؤالا : لماذا هذا الاعتداء الشخصي ، وما علاقته بتشتيت تجمع ؟ »

وقال : «انا مواطن ولا أقول مسؤولا ، ومن حقي كمواطن ان تحترم حقوقي» . واضاف انه لم يسبق له ان دخل في اي جدال مع المسؤول المشار اليه ، وانه لم تكن بينهما ايه شكاية شخصية .

وقال «انه اذا كان هذا المسؤول يختلف معه في الافكار فان ذلك يجب ان يكون في اطار الديمقراطية «التي نتحدث عنها» وان له الحق في حمل الافكار التي يومن بها داخل الاتحاد الاشتراكي . و «اذن – يقول بن عمرو – كان الاعتداء لاني مناضل ومخلص لمبادىء . وهو اعتداء سياسي كما هذه المحاكمة سياسية ، القصد منها تحجين الاتحاد الاشتراكي وايقافه عن مهامه الوطنية » .

وبعد ذلك يقول الاستاذ بن عمرو «فالقصة معروفة ، استنطقت مرتين ولساعات مطولة ، بنفس الاسلوب ..»

ومما قاله الاستاذ بن عمرو في هذا الخصوص ايضا ان انه تعرض لمحاولة ازالة التعذيب «لانهم عرفوا ان ما قاموا به ازاءه كان اعتداء» وانه من القرائن .

«الملموسة باننا معتدى علينا وليس العكس» .

وقال انه في هذا الصدد غسلوا معطفه وقميصه مما علق بها من دماء .

واستنتج من ذلك «جريمة ازالة آثار العدوان التي يعاقب عليها القانون» وبعدما اثار من جديد «فرضية» استقلال الشرطة القضائية مثلها مثل اي جهاز قضائي اخر «اشار الى انه سجل شكاية ضد المسؤولين اللذين اعتبرهما معتديين عليه . وقال بخصوص واحد منهما ، انه كان يعتقد – بن عمرو – انه سيحضر ليحقق معه في الموضوع . ولكن «القانون في هذه البلاد – يضيف بن عمرو – وجد لردع البعض وحماية البعض !» وتمنى ان تأخذ شكايته التي قدمها في هذا الشأن الى محكمة الاستئناف طريقها .

وقال الاستاذ بن عمرو من جانب اخر ، «سواء خلال اعتقالي سنة 1981 ، او حاليا ، تصفني المحاضر بانني محور تيار داخل الاتحاد لاشتراكي وانا اخجل من ادعاء انني زعيم انا واحد من عشرات المناضلين تجمعنا في الاتحاد الاشتراكي اختيارات ايديولوجيه وسياسية وليست زعامات ، ان المسؤوليات داخل الحزب جماعيه ، والقرارات تتخذ بكيفية جماعية ، والهيئات تتخذ القرارات بالرجوع الى القواعد» . وقال بن عمرو «انا تلميذ لاغلبية المناضلين الموجودين هنا ، وتاريخي في السجون لا يتجاوز شهرا بسجن لعلو ، بينما المناضلون هنا ، منهم من قضى اكثر من 15 سنة» .

وقال الاستاذ بن عمرو ، ان كل ما في الامر «ان السلطة قررت بتنسيق مع المكتب السياسي السابق مواجهة مناضلين يسعون من خلال الاتحاد الاشتراكي الى تطبيق اختياراتهم» . واضاف «قيل في المحضر ان بن عمرو جاء بالعصي في السيارة وفرقها... وارى هنا 5 عصي واتساءل : من اين اتيت بالعصي ؟ وهذا هو السؤال الذي يجب ان تطرحه الشرطة القضائية .

ان هذه العصي كانت تحملها عصابة من المكتب السياسي السابق وكان هناك تعاون في الاعتداء (...) .

وتساءل الاستاذ بن عمرو عن السبب في عدم استدعاء من قال انهم كانوا مستعدين – اي المتهمين – لمقابلتهم .

وتساءل مرة اخرى، «لماذا انا هنا» واجاب على سؤاله : «من اجل قضية قيل انها عادية تتعلق بتجمهر مسلح وتطبيق ظهير كل ما من شأنه» .

وقال ان ذلك يبين «ان ما جرى هو فقط لقمع الاتحاد الاشتراكي وليس التجمع المزعوم الذي قيل عنه انه يمس بالنظام العام» . وقال انه «ظهر من خلال الاسئلة» ان الهدف كان هو الحصول على مزيد من المعلومات ممن يقال عنه «تيار بن عمرو» .

«واقعة اخرى حول المحاضر..

في اليوم الذي نودي علينا بكيفية جماعية ومهنية لان البعض لم يسمح لهم حتى بارتداء احذيتهم ، كنت الاخير الذي نودي علي ، ولاول مرة تعرفت على بعض الوجوه ، النظرات كانت غير عادية ... قالوا لي وقع فقلت لا يمكن فتغيرت الوجوه» !

جريدة التحدي

العدد 36 / 21 يوليوز 1983

محاكمة الرباط :

شهادات المراقبين القانونيين

ـ النص الكامل للندوة الصحفية التي نظمتها الرابطة الدولية لحقوق الانسان ـ

بتاريخ ٨٣/٥/٢٧، نظمت الرابطة الدولية لحقوق الانسان بباريس، ندوة صحفية حضرها ممثلو الصحافة المحلية والاجنبية، وتقدم فيها أربعة محامين فرنسيين، وهم الاساتذة: شاربير ـ بورنازيل، وشمبوتيي دو ريب، وديبيو، ولاتور، بعروض حول المهمة التي قاموا بها كمراقبين قانونيين منتدبين من قبل مجموعة من المنظمات الانسانية والحقوقية، من بينها: منظمة العفو الدولية، الرابطة الدولية لحقوق الانسان، جمعية المحامين المسيحيين، جمعية المحامين الشباب، ونقابة المحامين بباريس، وذلك لحضور محاكمة المناضلين الاتحاديين المعتقلين منذ ٨ ماى.

وقد افتتحت الندوة بكلمة ترحيب برجال الصحافة والمنظمات الحاضرة مع التذكير بالظروف التي تشهدها المحاكمة الجارية، وبالاحكام القاسية التي طلبها المدعي العام في حق المعتقلين. وبعد هذا أعطيت الكلمة للاستاذ شمبوتيي دو ريب، المحامي بمحكمة الاستئناف بباريس الذى تقدم بالعرض التالي:

* * *

"توجهت مع زميلي بورنازيل الى الرباط ليلة المحاكمة، أى يوم الاحد ١٥ مايو مساء، وقد كان في استقبالنا زملاء من فدرالية حقوق الانسان ـ الفرع المغربي لهذه المنظمة الدولية ـ الذين شرحوا لنا موضوع هذه المحاكمة، وقد أخبرونا باعتقال ٣٤ شخصا في حالة تلبس، من بينهم عدد من المحامين: الاستاذ بنعمرو، وهو عضو مؤسس لجمعية حقوق الانسان بالمغرب، ونقيب سابق للمحامين بالرباط، الاستاذ الساسي نقيب المحامين بأكادير، الاستاذ الشتوكي، الاستاذ أحمد بنجلون، محامي متدرب وعضو جمعية حقوق الانسان، وكلهم أعضاء في اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي. وكما ترون، فان الامر يتعلق بشخصيات بارزة سواء بالنسبة لمكانتهم في هيئة المحاماة، أو بالنسبة لمسؤولياتهم السياسية، فالشتوكي مثلا، عضو مؤسس للاتحاد، ويناضل في هذا الحزب منذ عشرين سنة.

لقد قيل لنا بأن هناك انشقاقا في الاتحاد الاشتراكي بين أولئك الذين يؤيدون تقديم مرشحين للانتخابات البلدية التي ستجرى خلال الاسابيع القادمة بالمغرب، والانتخابات البرلمانية التي ستتم في أواخر السنة، وبين الذين يؤيدون عدم تقديم أى مرشح بحجة أن المشاركة ضمن الظروف التي تحيط بهذه الانتخابات، والصلاحيات الضيقة جدا التي خولت لهذه المؤسسات سيكون في الحقيقة، عبارة عن دخول في لعبة الحكم المطلق، وتزكية لديموقراطية مزيفة.

واذا كانت هذه النقاشات قد جرت داخل لحزب منذ مدة، وتم التوصل الى اتفاق بشأنها، فان المكتب السياسي قد أقبل على طرد مجموعة من أعضاء الحزب، ومن ضمنهم بنعمرو والساسي وكل الذين سبق ذكرهم. ويظهر أن اجراءات الطرد هذه مخالفة لقوانين الحزب، ولم تتم من خلال الاجهزة التي لها صلاحية اتخاذ قرارات من هذا النوع. ذلك أن الجناح الذى يرغب المشاركة في الانتخابات، لم يكن يتوفر على الاغلبية اللازمة داخل اللجنة الادارية، فالتجأ على ما يظهر، الى محاولة فرض هذه القرارات.

وقد حضر يوم ٨ مايو أمام مقر الحزب (الذى زرته شخصيا) هؤلاء الاعضاء "المطرودون". وحسب أطروحة النيابة العامة، التي يجب أخذها كما هي بتحفظ وحذر، وقعت مشادة بينهم وبين العناصر الموالية لبوعبيد، التي كانت داخل المقر وحاولوا منعهم من دخوله، فترتبت عن ذلك اشتباكات بين الطرفين، نادى على اثرها السيد بوعبيد شخصيا، على الشرطة لانه شعر بنفسه مهددا (حسب قوله)، وسيتعرض زميلي لاحقا، بمزيد من التفصيل لهذا الموضوع

لانني لم أتمكن شخصيا من مقابلته. وقد حضرت قوات البوليس الى عين المكان واعتقلت هؤلاء المناضلين الذين يحاكمون حاليا. وتدعي النيابة العامة أنهم كانوا مسلحين بالهراوات، ويشكلون اخلالا بالامن العام. وهذه التهمة قد تعرضهم لاحكام قد تبلغ خمس سنوات سجنا نافذة.

أما هؤلاء المعتقلون، فانهم يؤكدون أنهم حاولوا فعلا، دخول مقر الحزب، لكنهم لم يكونوا مسلحين أبدا، ولم يتشاجروا نهائيا مع العناصر الموالية للمكتب السياسي.

والملاحظ فعلا أنه لا يوجد أي جريح من بين مناصري المكتب السياسي الذين كانوا داخل المقر، وأن الجروح التي أصيب بها عناصر الجناح الاخر لم تكن نتيجة المشاجرة بين الطرفين، بل تسببت فيها قوات البوليس، خاصة الاستاذ بنعمرو الذي عاينت جروحه عند دخوله قاعة المحكمة يوم الاثنين ١٦ ماي: أنفه مهشم، رأسه مجروح، وتلقى ضربات متعددة على كتفيه وظهره، وقد عاينت ذلك، لان رئيس المحكمة طلب منه أن يخلع قميصه للتأكد من آثار الضرب. وقد صرح بأن البوليس هو الذي تسبب فيها وقت اعتقاله، على اثر المشادة الكلامية التي وقعت بينه وبين رئيس الامن الذي حضر الى عين المكان مصحوبا بالبوليس، والذي لطم الاستاذ بنعمرو قبل أن ينهال عليه البوليس الحاضر بالضرب. والجدير بالذكر أنه قد حوكم بعد أحداث يونيو ١٩٨١، بثلاث سنوات سجنا مع وقف التنفيذ، وبالتالي، فهو يوجد في وضعية صعبة. نقلت اليكم هنا ما شاهدته والاطروحات المتواجدة.

قبل سفرنا الى المغرب، أخبرنا السلطات المغربية عبر سفيرها بفرنسا، وحال وصولنا، اتصلنا بالسفير الفرنسي بالرباط، وبعد ذلك قمنا بالزيارة البروتوكولية الضرورية لنقيب المحامين بالرباط، ثم للنيابة العامة، فرئيس المحكمة الابتدائية ووكيل الملك. وقد استقبلنا من طرفهم جميعا. لم تغلق في وجهنا الابواب، لكننا شعرنا أحيانا بأن وجودنا غير مرغوب فيه، وتم الاتفاق على أن نحضر المحاكمة بشرط ألا نرتدي بدلة المحاماة، باعتبارنا مراقبين قانونيين، وليس مدافعين عن المتهمين.

وقد حضرنا فعلا، الجلسة الاولى، التي خصصت للاستماع لاعتراضات هيئة الدفاع، التي تركزت على النقاط التالية:

ـ تزوير توقيعات المتهمين على عدد من محاضر الشرطة التي تدعي اعترافهم بحمل السلاح والاعتداء.

ـ المطالبة بالفحص الطبي لمعاينة الجروح التي أصيب بها المتهمون.

ـ المطالبة بالاستماع الى الشهود. فقد حضر العديد منهم تلقائيا الى المحكمة، ومن بينهم محامي بالرباط، الذى أخبرني أنه عندما توجه في الصباح الباكر كعادته الى منزل والده الكائن قرب مقر الحزب، لمصاحبته الى المسجد، لاداء صلاة الفجر، شاهد استعدادات تقوم بها العناصر التابعة للمكتب السياسي لمواجهة احتمال حضور الجناح الاخر عن طريق العنف. يظهر اذن، من خلال كلام هذا المحامي كشاهد عيان، أن هناك تدبير مسبق لما حدث.

وقد ووجهت كل هذه الاعتراضات والطلبات بالرفض من طرف النيابة العامة ورئيس المحكمة.

وفيما يخص المحاكمة نفسها، فانها تحافظ في شكلها على المظاهر العادية، وأعني بذلك أن المحامين يتكلمون بدون أدنى مضايقة، كما أننا كمراقبين، حظينا باستقبال ودى من طرف الكاتب العام لوزارة العدل، بالرغم من أنه لم يجب على أسئلتنا الا بشكل عائم، لكن هل أعطيت تعليمات مسبقة للمحكمة لاصدار أحكام محددة سلفا؟ هذا ما لا يمكنني تأكيده أو نفيه. واذا كان ثمة حرص على حفظ المظاهر، فان كل الخروقات قد تمت قبل المحاكمة، أى عند الاعتقال وخلال الاستنطاقات لدى الشرطة. ويجب الاعتراف أيضا أن السلطات تجد مبررات مريحة قياسا بمحاكمات سابقة مثل محاكمة النقيب الساسي بأكادير عام ١٩٨١، التي كان لها طابع سياسي واضح. فهي تدعي أن الامر يتعلق بمحاكمة جنائية الشيء الذى يعود بربح سياسي واضح بالنسبة للحكم الحالي، يتجلى في امكانية تشويه سمعة الاتحاد الاشتراكي أمام الناخبين: انظروا كيف يتعاركون بينهم ويطلبون تدخل البوليس، فالسيد بوعبيد الذى اعتقل بالامس، هو نفسه الذى يطلب البوليس على مساعدته على ترتيب أوضاعه. فهذه اذن، فرصة ذهبية ينتهزها النظام ليظهر أن الاتحاد الاشتراكي عاجز عن تسيير شؤون الدولة ما دام عاجزا عن تسيير نفسه. يقال عندنا ان المحكمة لخير منبر لما تلقاه من صدى في الاوساط الصحافية، وهذا ينطبق أيضا على هذه المحاكمة التي لقيت كذلك صدى في الصحافة الموالية للحكم.

هذه هي انطباعاتي العامة حول ما شاهدته، علما بأنني لم أشارك سوى في جلسة يوم الاثنين، ولم يكن بامكاني انتظار استئناف الجلسات الاخرى، التي أجلت الى يوم الخميس. وأترك الكلمة لزملائي".

* * *

وبعد ذلك تناول الكلمة السيد لاتور، حيث أكد أقوال زميله السابق، وتابع قائلا:

"رغم الحفاظ الشكلي على المظاهر العادية للمحاكمات، كان يحضر بيننا في جلسة يوم الخميس ١٩ ماى، ما يقارب خمسة عشر بوليسيا، ببدلتهم الرسمية، يحولون دون أى اتصال فيما بين المتهمين، علاوة على حضور مكثف للبوليس الرسمي والسرى داخل القاعة. وكان هذا محط نقاش داخل المحكمة، حيث طرح الدفاع أن وجودهم يحول دون حقه في الاتصال الحر بموكليه. وقد استجاب الرئيس لهذا الطلب فيما يخص البوليس الرسمي، أما بالنسبة للبوليس السرى، الذى كان تواجده واضحا، فقد اعتبره رئيس المحكمة جزء من الجمهور، ورفض مسطرة ادلاء الحاضرين بهويتهم. كما أن رئيس المحكمة رفض طلب الدفاع باحضار سجل المستشفى الذى نقل الى قسم المستعجلات به، الاستاذ بنعمرو، كاثبات يعوض الفحص الطبي الذى سبق لرئيس المحكمة أن رفضه يوم الاثنين.

وقد جدد الدفاع طلبه باحضار عامل الرباط، الذى كان في عين المكان عند وقوع الاحداث، للادلاء بشهادته، وكذا الاستماع لوكيل الملك نفسه للتأكد من أن الاستاذ الساسي لم يكن موجودا في عين المكان، بل انه قدم نفسه لوكيل الملك بالرباط بعد أن سمع بأن الشرطة تبحث عنه، وكذلك الامر بالنسبة للاستاذين الشتوكي وأحمد بنجلون. ولقد أكد لهم وكيل الملك بأنهم غير متابعين على حد علمه، وأنه من الافضل أن يتوجهوا لمصالح الشرطة. ولقد تم اعتقالهم بالرغم من تأكيدات وكيل الملك. الا أن الرئيس رفض استدعاء وكيل الملك للادلاء بشهادته، كما رفض طلب الدفاع برفع حالة التلبس على هؤلاء نظرا لان اعتقالهم لم يتم الا بعد يوم ٨ مايو.

وهكذا اتضح لنا أن وراء الحفاظ على السير الشكلي للمحاكمة، تكمن ارادة في التخلص من عدد من الاشخاص. ذلك أن جميع طلبات الدفاع قد رفضت منهجيا دون أدنى مبرر أو تغطية قانونية.

وقد عرفت الجلسة عددا من الحوادث أبرزها طلب المحامين رفع الجلسة حتى يتمكنوا من الاتصال بموكليهم، هذا الطلب الذى اعتبره المدعي العام مجرد مناورة، فطلب الدفاع سحب هذه العبارة، وهنا تدخل نقيب المحامين بالرباط، الذى كان يحضر كل الجلسات، لا كعضو في هيئة الدفاع،

بل كنقيب، واعتبر أن أقوال المدعي العام تمس بهيئة الدفاع، وألح على ضرورة سحبها. وأمام رفض رئيس المحكمة لذلك، أعلن نقيب المحامين انسحابه من الجلسة، فأعلنت هيئة الدفاع من جهتها، أنها لا يمكنها الا أن تتضامن مع نقيبها وأن تنسحب بمجموعها. وبعد توقف الجلسة لعدة ساعات، ومفاوضات بين رئيس المحكمة والمدعي العام، تم التوصل الى صيغة لارضاء طرفي النزاع، استأنفت الجلسة بعدها يوم الجمعة على الساعة الثالثة بعد الزوال، حيث تم الاستماع للمتهمين الذين شرحوا ظروف اعتقالهم.

وقد حاولنا من جهتنا التعرف على الاطروحات الموجودة، وهي اجمالا نفس الاطروحات التي تعرض لها زميلنا السابق مع تدقيقات اضافية:

فالمكتب السياسي يؤكد بأنه قام بطرد عدد من أعضاء اللجنة الادارية من بينهم زميلنا بنعمرو، بالرغم من أن هناك مشكلا خاصا بالسير الداخلي للحزب، يتجلى في كون هؤلاء "المطرودين" منتخبين من طرف المؤتمر الوطني المنعقد سنة ١٩٧٨، والذى لم يليه أى مؤتمر آخر، الشيء الذى يمكن تفسيره بالظروف التي عاشها الحزب. وكانت رغبة بنعمرو ورفاقه الذين توجهوا الى مقر الحزب يوم ٨ ماى لحضور اجتماع اللجنة المركزية، هي المطالبة بعقد مؤتمر وطني تعبر فيه القواعد الحزبية عن رأيها في التطورات السياسية الاخيرة، وخاصة موقفها من الانتخابات المقبلة. ويقول المكتب السياسي: "ان "الراداكاليين" جاؤوا مسلحين بالهروات لاقتحام مقر الحزب، وفرض مشاركتهم في اجتماع اللجنة المركزية. وأثناء هذه المحاولات، كانت سيارة بوليس مارة بالصدفة، فلما رأت ذلك، أخبرت المركز الرئيسي للشرطة الذى بعث بقوات اضافية لاعتقال الراداكاليين، لاعتبارها بأن في ذلك اخلال بالامن".

أما بالنسبة للبوليس، فانه يقول: "على اثر مشادات كلامية بين الجناحين، تلقينا مكالمة هاتفية من طرف السيد عبد الرحيم بوعبيد شخصيا، أخبرنا فيها بأن هناك أشخاصا يريدون اقتحام اجتماع اللجنة المركزية بالقوة، وطلب منا التدخل".

وهذه التدقيقات توضح لنا بأن هناك في الحقيقة، ثلاث أطروحات متناقضة: أطروحة البوليس، أطروحة الراداكاليين، وأطروحة بوعبيد التي سنعود اليها بعد حين، لشرح حيثياتها على لسانه شخصيا.

ومن الملفت للانتباه في اطار هذه المحاكمة، ذلك العدد الضخم من المحامين الذين لم يحضروا جميعهم للمرافعة، بل للتعبير عن تضامنهم مع المتهمين، ولم يقل عددهم في جميع الجلسات التي حضرناها والتي كانت

تستمر الى وقت متأخر من الليل ، عن الثمانين محاميا من كل مناطق المغرب ، بما فيها مناطق تبعد عن الرباط ب١٢٠٠ كلم. وهذا ما يؤكد أهمية هذه المحاكمة، التي لا ينخدع أحد في كونها مجرد قضية اخلال بالامن العام ، أو محض صراع داخلي للحزب. فمن الناحية المسطرية، لا يمكن أن تكون المسألة مجرد اخلال بالامن العام ، لانه لا يوجد أى جريح أو مصاب في صفوف مؤيدى المكتب السياسي ، أو في صفوف البوليس، كما لا يوجد أى طرف مدني. وهذا ما يؤكد وجود مؤامرة وأغراض سياسية خفية وراء هذه المحاكمة"

المقابلة مع عبد الرحيم بوعبيد

وفي الاخير ، تدخل الاستاذ ديبيو مضيفا :

"انني أتفق تماما مع كل ما قاله زميلي السابقين ، وأضيف من جهة أخرى ، أنه لا يوجد بمحاضر الشرطة أى دليل يؤكد تهمة انتهاك حرمة مسكن الغير ، ولا أية شكوى بهذا الصدد. كما أشير الى عدم تمكننا من مقابلة زملائنا المتهمين ، بالرغم من الوعود التي تلقيناها من أكثر من مسؤول... وقد اتصلنا هاتفيا ببوعبيد ، الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي ، لمقابلته والنقاش معه حول هذه القضية. وكنا نود تعميق النقاش معه في موضوع هذا الصراع ، لكننا حرصنا على عدم تجاوز اطار مهمتنا كمراقبين قانونيين ، وطلبنا منه أن يحدثنا عن مجرى الاحداث ، فأكد لنا بطبيعة الحال ، أنه لم يشارك لا من قريب ولا من بعيد ، عدا أنه قال للمناضلين الذين كانوا داخل مقر الحزب الاكتفاء بانتظار وصول البوليس، وعدم الرد على أى استفزاز.

وقد وجهنا له سؤالا ثانيا يتعلق بعدم حضور أى زميل محامي من مؤيدى المكتب السياسي للدفاع عن الزملاء المحامين المعتقلين ، وأظن أنه تضايق من هذا السؤال ، فأجاب أن الحملة الانتخابية قد بدأت ، وأن الجميع منشغل بها ، ولا يمكن للمرء أن يوجد في عدة أماكن في نفس الوقت ، فأجبنا أنه من الطبيعي أن تعطى الاسبقية للاهتمامات السياسية على هذه المحاكمة الصغيرة، التي يعتبرها هو أيضا محاكمة جنائية، لكن هذا لا يمنع من الحضور الرمزى لمحام واحد على الاقل ، أمام المتهمين والرأى العام ، ما دام المكتب السياسي لم يطرح نفسه كطرف مدني. فأجابنا بأنه لم يفكر في ذلك ، فأجبنا من جهتنا ، بأن كثيرا من الزملاء قدموا من مناطق نائية كالعيون وفاس ومكناس ، وأن عددا منهم لا ينتمون الى الحزب ، ولكن واجب الزمالة أملى عليهم

الحضور. وهنا تزايد احراج السيد بوعبيد، فقال لنا أنه من المحتمل أن يتحدث في الموضوع مع بعض محاوريه للتخفيف من حدة المحاكمة، فأجبنا أنه سيكون فعلا، من الايجابي أن يتدخل المكتب السياسي لدى السلطات ليوضح بأن الامر يتعلق بمشكل داخلي يمكن تصفيته سياسيا داخل هيئات الحزب، وبالتالي، فان ما جرى لا يتطلب محاكمة من هذا الحجم، لان سكوته يزكي في العمق، موقف السلطة. وقد فاجأنا بوعبيد بموقف انزوائي، عندما قال بأن المتهمين الحاليين محظوظين، اذ لم يلمس هو أثناء محاكمته أي دعم أو مساندة من طرف المحامين الاجانب. ولقد صدمنا بهذا القول، لكون بوعبيد يلقي على المتهمين مسؤولية عدم تمكن المحامين الاجانب من مؤازرته خلال محاكمته، بعد أن منعوا من دخول التراب المغربي من طرف السلطات"..

*

في بيان من عائلات معتقلي 8 ماي 1983 :

تواطؤ مكشوف بين المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي والسلطة

عن عائلات 34 مناضلا اتحاديا :

أصدرت عائلات معتقلي 8 ماي 1983 ، والذين يطلق عليهم للتعريف ، جماعة عبد الرحمان بن عمرو ، بيانا يدين ما سماه البيان المسرحية الناتجة عن تنسيق وتواطؤ مكشوف بين المكتب السياسي والسلطة ، وهي تمثل تدخلا من طرف السلطة في الحياة الداخلية للحزب لصالح « المكتب السياسي » ، حيث اعتقلت بايعاز منه الممثلين الحقيقيين للقواعد الحزبية في اللجنة المركزية وبعض المناضلين القاعديين حتى يتسنى للمكتب السياسي عقد اجتماع صوري يتخذ فيه مواقف انحرافية عن خط الحزب ومقرراته وحتى تخلو له الساحة لافراغ الحزب من محتواه النضالي الصحيح .

انا كعائلات للمناضلين الاتحاديين باحتكاكنا ومعرفتنا لتاريخ الاتحاد الاشتراكي ونضالاته ننزهه عن ان يكون من ضمن اعضائه عناصر بورجوازية انتهازية من نوع « المكتب السياسي » .

واننا نتضامن مع المعتقلين الاتحاديين ونتوجه الى الرأي العام الوطني والدولي بنداء التضامن مع المناضلين والممثلين الحقيقيين للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .

عن جريدة " العلم " *
8 يونيو 1983

* لسان حال حزب الاستقلال .

بيان

في يوم ٨ ماى، قامت قوات الشرطة في الرباط باعتقال العديد من المسؤولين والمناضلين الاتحاديين، من بينهم الاخوان بن عمرو والفلاحي محمد وازّى أحمد...

وقد تمت هذه الاعتقالات قرب مقر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالرباط وبحضور عامل المدينة نفسه.. وبعد أن أهينت كرامة هؤلاء المناضلين التقدميين واستعمل العنف ضد بعضهم.

اننا نحن المعتقلين السياسيين، اذ نعتبر أن القوى التقدمية قادرة على حل تناقضاتها الداخلية بعيدا عن أية وصاية وعن أى تدخل للقوى الرجعية في شؤونها، ندين الاعتقال التعسفي لهؤلاء المناضلين التقدميين ونرفع نداء الى جميع القوى الديموقراطية في الداخل والخارج للعمل من أجل أن يسترجع هؤلاء المناضلون حريتهم فورا.

السجن المركزى، القنيطرة، ١٣ ـ ٥ ـ ١٩٨٣
٦٢ توقيعـــــا

★

رسالة مفتوحة الى
جمعية هيئات المحامين بالمغرب

سجن لعلو بالرباط في ١٩٨٣/٥/٣٠

السادة :

الرئيس والنقباء وأعضاء جمعية هيئات المحامين بالمغرب.

زملاءنا الاعزاء .

لا شك وأنكم على اطلاع تام بالقضية المعروفة بقضية أحداث ١٩٨٣/٥/٨ التي دارت أمام مقر الاتحاد الاشتراكي بحي أكدال في الرباط، ويتعلق الامر بنزاع داخلي بين الاتحاديين تدخلت فيه السلطة بكل ثقلها لتوجهه ولتحسم فيه لصالح البعض دون البعض الاخر، وذلك باعتقالها لاربعة وثلاثين مناضلا اتحاديا من بينهم سبعة محامين، اثنان منهم نقيبان سابقان أحدهما تحمل مسؤولية رئاسة جمعية هيئات المحامين بالمغرب.

ومن المفروض بحكم طبيعة الجمعية وأهدافها ومكونات أعضائها أن تكون على علم كامل بما صاحب هذه القضية من خروقات خطيرة مست بحقوق الدفاع وتقاليد المهنة وحرمتها، وبسيادة القانون واستقلال القضاء والتي نورد نماذج منها على سبيل المثال لا الحصر.

ان المحاكمة لم تكن محاكمة وقائع وانما هي محاكمة للرأي، وهذا أمر ظاهر بكيفية جلية من مقدمة محضر الشرطة التي ورد فيها بأن المعتقلين ينتمون "الى الجناح الراديكالي للحزب"، وهم أقلية استولت على المقرات الحزبية عن طريق العنف، وانهم يعارضون المشاركة في الانتخابات المقبلة وأن بعضهم مطرود حزبيا...

ـ ان القبض على الاظناء الذين اتهموا بالتجمهر المسلح في الطريق العمومية وبالقيام بكل "ما من شأنه" أن يمس بالنظام العام وبالهجوم على مسكن الغير، تم في ظروف غير قانونية وقاسية، فمن جهة أولى لم تتوفر في التهم المذكورة الشروط الشكلية والموضوعية لقيامها ومن جهة أخرى فقد صاحب القبض اعتداء شنيع بالضرب والجرح والسب على المعتقلين من قبل الشرطة التي كان يوجهها ويشرف عليها مباشرة والي الرباط وسلا وعميد الامن الاقليمي اللذين قاما بالاعتداء شخصيا على الاستاذ عبد الرحمن بن عمرو متسببين له في نزيف دموي...

ـ لقد تمت استنطاقات المعتقلين من قبل "الشرطة" في ظروف لا شرعية وقاسية (سوء الاقامة والتغذية وتعدد جلسات الاستنطاق والعصابات على الاعين من

قبل مجموعة من الاشخاص، مجهولي الهوية، مع ما تخلل ذلك من لكمات وتهديد وسب...) وكان موضوع الاستنطاق يدور أساسا حول النشاط السياسي والنقابي للمعتقلين.

ـ لم يسمح للمعتقلين بقراءة المحاضر التي أنجزتها "الشرطة" ولم تتل عليهم والذين رفضوا التوقيع تلقوا اللكمات والضرب بالعصي من كل جانب، والبعض زورت عليهم التوقيعات.

ـ عندما أحيل المعتقلون على النيابة العامة وقرأت عليهم محاضر الشرطة تبين أن محتويات هذه المحاضر لا صلة لها بما راج في هذه الاستنطاقات وأن وقائعها كلها مزورة.

ـ لقد كان دور النيابة العامة هو تبني جميع وقائع محاضر "الشرطة" والتكييفات القانونية التي ساقتها هذه الاخيرة ومتابعة جميع المعتقلين وايداعهم في السجن، والوقوف ضد جميع طلبات الدفاع التي كانت ترمي الى اظهار الحقيقة.

ـ وقع الاستماع الى سبعة محامين معتقلين من قبل "الشرطة" والنيابة العامة بدون حضور النقيب ولا حتى اشعاره.

ـ وقع تفتيش مكتبي الاستاذين النقيب عبد الرحمن بن عمرو وصادق العربي الشتوكي في غيبة النقيب ولا حتى اشعاره.

ـ لم تتوفر العلنية في جلسات المحاكمة، المحكمة والطرق المؤدية لها كانت مطوقة بالشرطة ولم يسمح بالدخول الا للمحامين والصحفيين وبعض أقارب المعتقلين.

ـ المحامون الذين حضروا من خارج المغرب منتدبين من قبل هيئات ومنظمات دولية منعوا من التنصيب مما ترتب عن ذلك حرمان المعتقلين من جزء من الدفاع واكتفت وزارة العدل بالسماح لبعضهم فقط بحضور جلسات المحكمة.

ـ في الجلسة بما في ذلك أثناء انعقادها، وضع سياج مكثف من طرف الشرطة حول المعتقلين كان يحول بينهم وبين الاتصال بدفاعهم ولو قبل بداية الجلسة وأثناء الاستراحة، ولم يقلل هذا السياج ويرفع منع الاتصال نسبيا الا بعد تدخلات واحتجاجات الدفاع وانسحابه من الجلسة وامتناع المعتقلين من الاجابة على أسئلة المحكمة.

ـ أحيط قاضي الجلسة بظروف ووضعية لا يمكن الا أن تؤثر على استقلاله (سيطرة الشرطة على المحكمة والطرق المؤدية لها ومنع الجمهور من الدخول الى المحكمة، الحالة القمعية التي كان ينقل فيها المعتقلون من والى السجن وادخالهم واخراجهم من قاعة الجلسات وهم مقيدوا الايدى، هذا دون أن نتحدث عن

الاتصالات غير المباشرة...) . وقد برز أثر هذه الوضعية في الحكم الجائر الذى أصدرته المحكمة الابتدائية بالرباط في ١٩٨٣/٥/٣٠ ، حيث قضت على ثلاثة عشر بسنتين حبسا موقوفة التنفيذ وعلى ستة عشر بسنة حبسا نافذا وعلى خمسة بثلاث سنوات حبسا نافذا .

ـ وقد رفضت المحكمة جميع الطلبات التي تقدم بها الدفاع والتي كانت ترمي الى ابطال محاضر الشرطة ، واظهار الحقيقة وعلى سبيل المثال فقد رفضت المحكمة :

*) طلب الاستماع الى أكثر من عشرين شاهدا ممن حضروا الحادث أو ساهموا في تحرير محاضر الشرطة القضائية ، والسيد الحبيب الشرقاوى بصفته شاهدا ومشتكيا عن "المكتب السياسي" .

*) طلب اجراء خبرة خطية على توقيعات بعض المتابعين على المحاضر قصد اثبات زوريتها .

*) طلب اجراء خبرة طبية على الاستاذ عبد الرحمن بن عمرو .

*) طلب اجراء معاينة على ما أثبت بالسجل الطبي يوم ١٩٨٣/٥/٨ ، بقسم المستعجلات بمستشفى ابن سينا حول نوع الجروح التي أصيب بها الاستاذ عبد الرحمن بن عمرو .

*) طلب الاستماع الى السيد وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط حول ما صرح به للاستاذين الساسي وبنجلون اللذين تقدما اليه بعد يومين من تاريخ الحادث ، من أنه لا علم له بالحادث ولا بالنازلة ، ولم يصدر أى أمر بالقاء القبض عليهما .

*) طلب الاستماع الى أعوان ومساعدى الاستاذين الشتوكي وابن عمرو حول التفتيش الذى وقع بمكتبيهما من قبل الشرطة في غيبة النقيب .

*) طلب ابطال محاضر اعتقال بعض المتابعين لعدم توفر احدى حالات التلبس في حقهم (اعتقالهم بعد يومين من تاريخ الحادث) .

*) طلب ابطال محاضر الشرطة بسبب عدم اخبار وكيل الملك فورا بالحادث طبقا للفصل ٢٣ من المسطرة الجنائية .

*) الدفع بعدم دستورية ظهير "كل ما من شأنه" الصادر في ١٩٣٥/٦/٢٩

*) الدفع بالغاء ظهير ١٩٣٥/٦/٢٩ طبقا للفصل ٨٠ من ظهير الحريات العامة (١٩٥٨/١١/١٥) وللاجتهاد القضائي الصادر في هذا الخصوص .

*) طلب الحكم ببراءة جميع المتهمين نظرا لعدم توفر شروط قيام التهم المنسوبة اليهم وعدم ثبوتها ، بالاضافة الى التصريحات المتكررة لرئيس الجلسة

والتي كانت تفضح مسبقا عن رأيه في النازلة داخل الجلسة فضلا عن كونه صرح بأنه "يوجه المناقشات".

هذه هي بعض وقائع الخروقات التي صاحبت هذه القضية والتي أصابت في الصميم حقوق الدفاع، وسيادة القانون، واستقلال القضاء.. ولا يمكن الا أن تكون مدانة ليس فقط من قبل من لهم علاقة مباشرة بجهاز العدالة، وانما أيضا من طرف كل من له غيرة على الحق والحرية والمشروعية....

ويبقى السؤال الذى يفرض نفسه في هذه القضية، هو: ما هو موقف السادة النقباء وهم الرموز الحية لمجموع المحامين في مجال القيام بالواجبات وابراز التضامن والدفاع عن الحق والكرامة؟ ما هو موقف جمعية هيئات المحامين بالمغرب وهي التي تضم في جهازها التقريرى (المجلس) جميع أعضاء مجالس هيئات المحامين بالمغرب، وهي التي مضى على انشائها أكثر من اثنين وعشرين سنة، لم يمر مؤتمر من مؤتمراتها السنوية دون أن يتصدره شعار، وأن تتخلله دراسة، وأن تصدر عنه توصية حول حماية وصيانة وتوسيع حقوق الدفاع وسيادة القانون واستقلال القضاء والحريات العامة والخاصة...

لقد سجلنا نحن الموقعين أسفله، كمواطنين تعرضوا للقمع والتزوير وبما لنا من صفة:

أولا: انه باستثناء السادة نقباء أكادير، مكناس، القنيطرة، الذين تنصبوا في الملف، فان باقي النقباء غاب عن المساهمة في ابراز التضامن والاحتجاج ضد الخروقات مع زملائه في المهنة، المعتقلين، ومن بينهم نقيبان سابقان ورئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب سابقا، وعضوين في مجلسين لهيئتين للمحامين واللذين هما في نفس الوقت عضوان في مجلس الجمعية.. ونقول لابراز التضامن والاحتجاج، لانه قد تم تأمين الدفاع عن المتابعين بما فيه الكفاية من قبل أكثر من مائة وعشرة من الزملاء، وانه من جهة أخرى وكما أثبتت التجربة في مثل هذه القضايا على الخصوص، فان تحقيق الاحكام العادلة بالمغرب لا علاقة له أساسا بتأمين الدفاع كيفما كانت كفاءة هذا الاخير، انما هي مرتبطة أولا وقبل كل شيء بمدى قدرة قضائنا على تحمل مسؤولياته وفرض استقلاله في مواجهة مختلف التوجيهات والتدخلات والضغوط من قبل السلطة الحاكمة، وانجاز هذه القدرة على تحمل المسؤولية من لدن القضاء لا زال مجرد أمل لم يتحقق حتى الان.

نعم ان القضية في أسبابها العميقة ترجع الى اختلاف في الرأى حول عدة مسائل حزبية داخلية، ولكن ما كان مطروحا على المحكمة الابتدائية بالرباط من

الناحية القانونية ليس هو البث في نزاع حزبي داخلي، وانما الذى كان مطلوبا منها الحكم فيه هو التهم الملفقة المشار اليها أعلاه.

ومن جهة أخرى، فاذا كانت القضية في أبعادها وأسبابها سياسية كما سبق الاشارة الى ذلك، فانه من المعروف أن كل محاكمة سياسية تعتبر في ذات الوقت محاكمة للرأى، وكل محاكمة للرأى الا وتحظى بأوسع المساندة والتضامن ليس فقط من قبل مساعدى العدالة، وهم المحامون وفي طليعتهم النقباء، وانما بالاضافة الى ذلك، من قبل المنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية.. وكما حدث في هذه وعلى سبيل المثال، فقد ساندت المتابعين بحضورها في الجلسة بواسطة انتداب محامين:

نقابة المحامين بالجزائر، عصبة الفرنسيين الكاثوليك، الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، فيدرالية المحامين الفرنسيين ونقابة المحامين الفرنسيين بباريس.. كما حضر محامون منتدبون من هيئات ايطالية، ولم يسمح لهم بالمساهمة في الدفاع، أو حتى بمتابعة المحاكمة.

ثانيا: لقد سجلنا بأن جمعية هيئات المحامين بالمغرب غابت في هذه القضية، ليس فقط بسبب عدم التنصيب في الملف، وانما أيضا بعدم ترجمة أهدافها وشعاراتها وتوصيات مؤتمراتها السابقة الى واقع ملموس عن طريق ادانة الاعتداءات السلطوية والبوليسية والخروقات الصارخة التي صاحبت سير القضية والتي أصابت المبادئ التي أعلنت جمعيتنا مرارا الالتزام بالدفاع عنها وحمايتها.

أيها السادة النقباء وأعضاء مكتب جمعية هيئات المحامين بالمغرب، في هذه الظروف الصعبة التي تجتاز فيها المشروعية والحريات والحقوق محنة جديدة، علينا جميعا أن نتحمل كافة مسؤولياتنا التاريخية حتى لا تبقى شعارات ومقررات وتوصيات ومبادئ وتقاليد جمعيتنا مجرد شعارات فارغة من أى محتوى ينتهي الالتزام بها بانتهاء المؤتمرات التي وضعتها.

واذ نذكركم بهذه المبادئ السامية والثابتة وبواجب ترجمتها الى واقع ملموس، حيث بدونها لا يمكن للدفاع أن يؤدى رسالته الخالدة في الذود عن الحقوق والحريات، فاننا نحن الموقعين أسفله، لا ننطلق من الوضع الذى نوجد عليه الان، حيث أننا مستعدون لتحمل كافة النتائج الصعاب من أجل قناعتنا، وانما من أجل تشبتنا بتلك المبادئ والاهداف والتقاليد والتزامنا الراسخ بها.

مع تحياتنا واحترامنا

عن الاساتذة :

ـ عبد الرحمن بن عمرو ، نقيب المحامين سابقا ورئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب سابقا .

ـ مبارك الطيب الساسي ، نقيب المحامين بأكدير سابقا وعضو مجلس هيئة المحامين بأكادير حاليا وعضو مجلس جمعية هيئات المحامين بالمغرب .

ـ صادق العربي الشتوكي ، عضو مجلس هيئة المحامين بالرباط وعضو مجلس جمعية هيئات المحامين بالمغرب .

ـ محمد الهراس من نقابة الرباط .

ـ أحمد بن جلون من نقابة الرباط .

ـ عثمان النوراوى من نقابة أكادير .

ـ لخويبي محمد من نقابة أكادير .

★

محكمة الاستئناف بالرباط

تأكيد الحكم الابتدائي القاسي

اصدرت محكمة الاستئناف بالرباط صباح يوم ٢٩ نونبر حكمها في القضية المعروفة باحداث ٨ ماى والتي توبعت فيها مجموعة من المناضلين التقدميين.

وجاء الحكم معاكسا لما كان الرأى العام الوطني يأمله اثناء عرض القضية على انظار محكمة الاستئناف، وهكذا صرحت هيئة المحكمة وبعد مداولة استغرقت عدة ايام: "بتأييد الحكم الابتدائي بجميع مقتضياته وبالنسبة لجميع المستأنفين..."

وكان الحكم الابتدائي الذى صدر يوم ٣٠ ماى الماضي، يقضي بالحكم ثلاث سنوات سجنا نافذا في حق كل من المناضلين: "الاستاذ عبد الرحمن بنعمرو، الاستاذ الصادق العربي الشتوكي، محمد الفلاحي، اليزيد البركة وبوكرين محمد. والحكم بسنة سجنا نافذا في حق كل من المناضلين: الاستاذ الطيب الساسي، الاستاذ احمد بنجلون، المتوكل امبارك، العربي خروج، الباز الحاج عمر، بوشطو محمد، احمد ايزى، السويدى محمد، اكمان المدني، براضي محمد، بولديان محمد، الاوسي ابراهيم، الخويبي وبليلة ابراهيم. وسنتين مع وقف التنفيذ في حق المناضلين: شختورة عبد الرزاق، بوزيد الحسن، أمامي حسن، المهدى الهاشمي، الرفاهي الحسين، شاوش عبد السلام، الشقرى عبد السلام، عرش بوبكر، نوراوى عثمان، الصديق أحمد، الاستاذ الهراس أحمد، ايت عبد الله المختار، منكاد محمد، العصيبي البشير.

وقد تلقى المتهمون وعائلاتهم وهيئة دفاعهم والمتتبعين الحكم القاسي بحالة من الالم والسخط، اعتبارا لقساوة الحكم الابتدائي اصلا واعتبارا للامل الذى صاحب عرض الملف على انظار محكمة الاستئناف بما تضمنه من مرافعات مقنعة تقدم بها الدفاع اثباتا لبراءة المتهمين من جميع التهم المنسوبة اليهم، وقد تعزز ذلك بتصريحات الشهود التي انكرت كل ما نسب اليهم في محاضر الشرطة.

وفي ظرف يتميز بالحديث عن انفراج سياسي في اوضاع البلاد للاستفادة من كل الطاقات النضالية الوطنية لمواجهة المؤامرات التي تواجه وحدتنا الترابية، كان من المتوقع ان يبرأ المناضلون المتابعون في هذه القضية المؤلمة، الواهية والغريبة.

ونحن اذ نعبر هنا عن مشاعر التضامن مع الاخوة المناضلين في ما يتعرضون له من محن، نجدد مطالبتنا باطلاق سراحهم فورا، وذلك ضمن مطالبنا الملح والدائم اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة جميع المنفيين.

البيـــان	التاريخ : 15 / 12 / 1983	العـدد : 2636

بلاغ من الجمعية المغربية لحقوق الانسان (مكتب فرع اكادير)

توصلنا ببلاغ من فرع أكادير لجمعية حقوق الانسان حول المتابعين في قضية 8 ماي ، بعد أن صادقت محكمة الاستئناف على احكام للمحكمة الابتدائية الشيء الذي زكى عقوبات قاسية شملت عددا من اعضاء هذه الجمعية ، يوجدون بين المتهمين في القضية ، وفيما يلي نص هذا البلاغ :

في الظروف المأساوية التي تعيشها بلادنا على كافة الاصعدة ، وبعد انتظار طويل لقرار محكمة الاستئناف في القضية التي توبع فيها 34 مواطنا ، من بينهم اعضاء ومسؤولون في الجمعية المغربية لحقوق الانسان على الصعيد الوطني وثلاثة منهم اعضاء مؤسسون لفرعنا وهم الاخوة : الطيب الساسي ، اخويبي محمد ، نوراوي عثمان ، وعوض التراجع الكلي عن الاحكام الابتدائية والافراج عن هؤلاء المعتقلين ظلمت علينا احكام 29-11-1983 لتؤيد الحكم الابتدائي في كل مقتضياته .

ان فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان باكادير اذ يتبنى بيان المكتب المركزي للجمعية في هذه القضية ليجدد تنديده بهذه الاحكام القاسية مؤكدا على ضرورة انهاء الاعتقال السياسي ومحاكمة الراي في بلادنا .

اكادير في : 5-12-1983
مكتب فرع الجمعية المغربية
لحقوق الانسان باكادير